الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009

سامي الاعرجي :متفائلون بدخول المستثمرين وهم بحاجة إلى ضمانات حكومية

7-6

فنادق الخمس نجوم في بغداد ..

8-9

مشاريع خدمية مرتقبة بما يتناسب مع الزيادة السكانية الحاصلة في العاصمة

بوتين يتعهد بمواصلة تنشيط الاقتصاد مع خروج روسيا من الأزمة

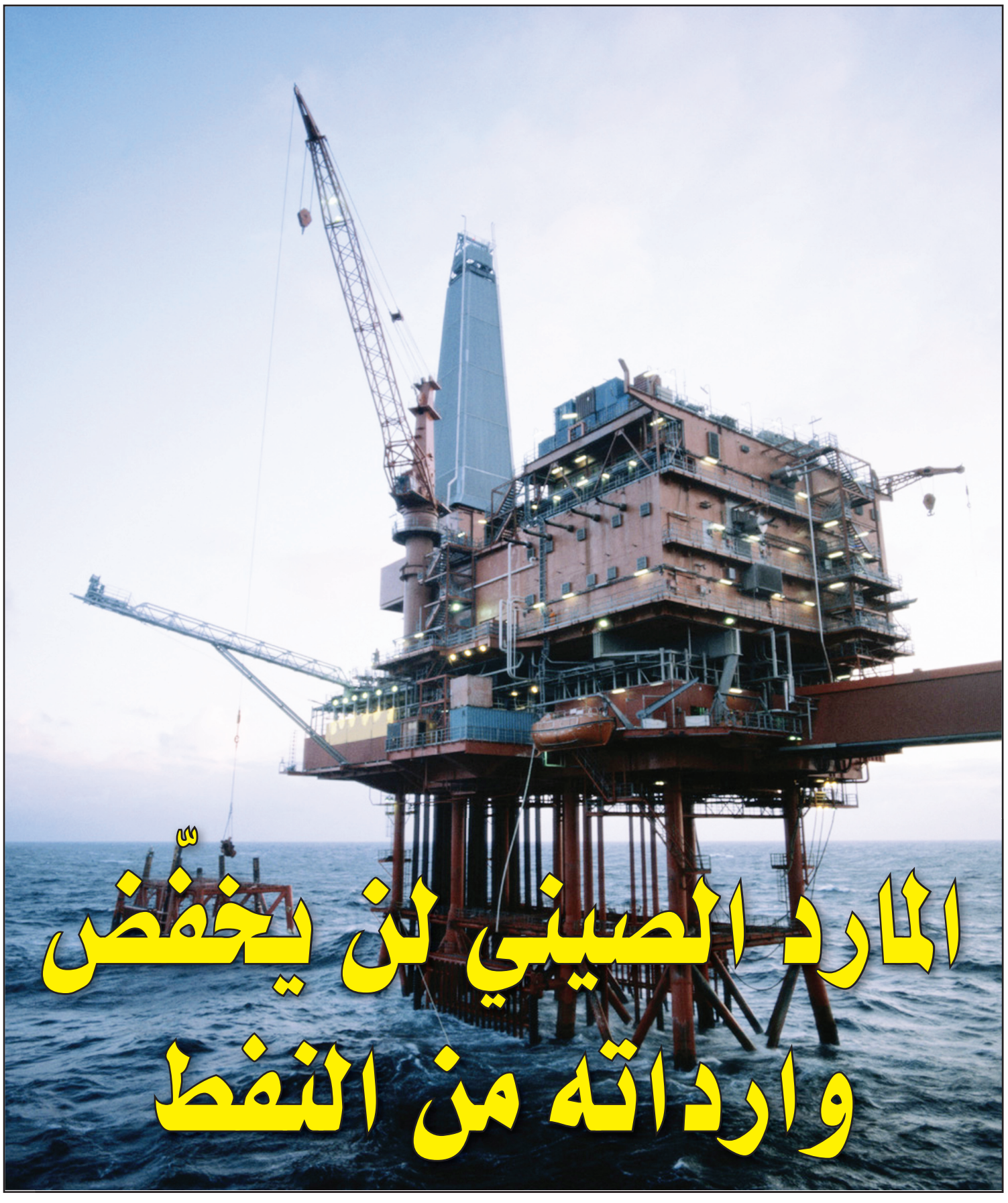

المارد الصيني لن يخفّض وارداته من النفط

4

الاقتصاد العالمي "يتوجه نحو النمو"

12

المحاربون المخضرمون يستثمرون في العراق

14

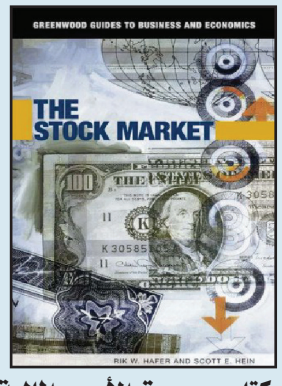

كتاب.. سوق الأسهم المالية الجزء السابع

الاقتصادي | العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009

أمانة بغداد:

مشاريع خدمية مرتقبة بما يتناسب مع الزيادة السكانية الحاصلة في العاصمة

■ بغداد / علي الكاتب

أكد المعاون الفني لمدير ماء بغداد احمد عبد الله ان دائرتي امانة بغداد و ماء بغداد أعدتا خطة للعمل بمشاريع توسيع في شبكات الماء الصالح للشرب مع تأهيل الشبكات القديمة بما يتناسب مع الزيادة السكانية الحاصلة في مدينة بغداد على وفق التقارير الصادرة من الجهات المختصة بذلك.

وأشار عبد الله الى ان العام الحالي ٢٠٠٩ شهد انجاز تحديث في شبكات الماء للصالح للشرب في مدينة بغداد وبمعدل ٤٥٪ ،خاصة في منطقة الزعفرانية وهي من المناطق المعروفة بالكثافة السكانية الكبيرة حيث جرى تحديث الشبكات في ٣٠ محلة سكنية من المحلات السكنية ذات شبكات الماء القديمة التي تعرف بـ(الازبزتية) والتي تعد من أردأ أنواع الشبكات.

وقال: ان شبكات الماء الموجودة في مدينة بغداد تعود الى اكثر من عشرين سنة او اكثر اذ لم يجر عليها اي تحديث او اعمال توسيع او تأهيل خاصةً في فترة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في التسعينيات أبان حكم النظام السابق،ما جعلنا أمام تركة ثقيلة من غير الممكن اصلاحها في وقت قصير.

وأضاف: ان ملاكات أمانة بغداد ودائرة ماء بغداد أنجزت عدداً من مشاريع لتاهيل وتحديث واجراء توسعات كبيرة في عدد من شبكات الماء في بغداد وهي مشروع ماء صدر القناة ومشروع ماء الوثبة ومشروع ماء الرشيد في الزعفرانية ومشروع ماء الوحدة الذي يقوم بتغذية مناطق الكرادة وكمب سارة في جانب الرصافة، وكذلك القيام باعمال توسع في شبكات الماء خاصة في المناطق التي تشهد توسعا سكانيا كبيرا خاصة في مشروع الرصافة لاحداث توسعات كبيرة وزيادة في الطاقة الانتاجية للمشروع من الماء الصالح للشرب لتصبح القدرة ضخ المشروع ثلاثة اضعاف قدرته السابقة.

وتابع: ان الاعمال متواصلة مع مشروع الرشيد لتأهيله وتوسيعه سعيا لزيادة القدرة الإنتاجية للمشروع بنحو الضعف من انتاج الشبكة في السابق ،الى جانب نصب عشرة مجمعات صغيرة لتصفية الماء تم انجازها بالكامل خلال العام الحالي ٢٠٠٩ وهي ذات مواصفات عالمية متطورة ٣ مجمعات في الزعفرانية و٧ مجمعات اخرى في الرستمية والكمالية والعبيدي وسبع قصور وبطاقة انتاجية تبلغ ٢٠٠م مكعب من الماء الصالح للشرب في الساعة، مع زيادة الطاقة الإنتاجية التصميمية لتصل الى نحو مليونين و ٩٤٠متراً مكعباً يومياً.

وأكد سعي الدائرة الى إضافة قرابة مليون ونصف متر مكعب في اليوم من الماء الصافي من خلال تنفيذ مشاريع اخرى من بينها مشروع ماء الرصافة العملاق الذي ينفذ بكلفة تريليون و١٣١مليار دينار وبسقف زمني مدته ٢٨ شهراً، والذي بلغت نسبة الانجاز فيه الان ١١٪ حيث من المؤمل انتاجه قرابة ٩١٠ الاف متر مكعب يوميا من الماء الصافي حال انجاز المرحلة الاولى منه.

وأوضح: ان العمل متواصل في مشروع ماء مدينة الصدر وهو من المشاريع العملاقة في بغداد الذي انجز العمل به منذ ستة اشهر كانت له المساهمة الكبيرة في القضاء على شحة الماء في المنطقة المذكورة والمناطق المجاورة في جميع المواسم سواء كانت صيفاً أم شتاءً، فضلاً عن إيصال المياه الى مناطق خارج حدود امانة بغداد في منطقة الحميدية.

كذلك تأهيل مشاريع الماء في الكرخ وهي مشروع الكرخ العملاق في السيدية المشيد في ثمانينيات القرن الماضي مع وجود خزانات الماء الجنوبي في السيدية والشمالي و مشاريع صغيرة اخرى وهي مشاريع القادسية والدورة والكرامة.

وقال: اننا جادون في عملنا لاكمال تأهيل بقية الشبكات القديمة ومواجهة العقبات التي تعترض عملنا وتجاوزها بهدف تقديم افضل الخدمات الى المواطن البغدادي، ومن ابرز تلك المشكلات والعقبات هي قيام بعض الملاكات البلدية بعمل ربط تقوية غير نظامية لاسالة الماء بين منطقة واخرى والتي تكون في الغالب لفترات مؤقتة من دون الرجوع الى دائرة ماء بغداد وتحديدا قسم التصاميم والحصول على الموافقات الاصولية من قبل الدائرة المختصة مما يتسبب بحدوث تلوث في ماء الشرب من نضوحات مياه المجاري على الرغم من الشبكة الموجودة حديثة.

ودعا الى ضرورة التزام تلك الملاكات بالإبلاغ عن اعمال الربط تلك والحصول على الموافقات من قبل الدائرة لتجنب حدوث مشكلات مستقبلية في شبكات الماء الصالح للشرب.

وأضاف: وبالنسبة لجودة الماء المنتج من قبل المشاريع والخزانات التابعة للدائرة فيجب توضيح حقيقة ان الماء لا يخرج الى الشبكات الخارجية حتى تجرى عليه اعمال الفحوص المختبرية والمجهرية لكشف مدى صلاحيته للاستهلاك البشري من عدمه وعند حدوث حالات التلوث في الماء يصار الى اجراء من شانه ايقاف ضخ المياه عبر الشبكات الناقلة لحين التأكد من جودة الماء المنتج ،الا ان مشكلة تلوث الماء تحدث في اثناء مروره في الشبكات التي قد تكون فيها تصدعات او تشققات تقابله تخسفات في شبكة مياه المجاري ما يؤدي الى تداخل المياه، او وجود منطقة غير مخدومة بشبكات المجاري ما يتسبب بوجود مياه جوفية غزيرة في تلك المنطقة التي قد تتسرب الى شبكات الماء الصالح للشرب، مع وجود تجاوزات من قبل المواطنين على الشبكات الامر الذي يؤدي الى حدوث نضوحات في الشبكة ما يجعلها عرضة الى تداخل المياه مع مياه المجاري داعيا المواطنين الى ابداء قدر اكبر من التعاون مع ملاكاتنا والكف عن التجاوز على شبكات الماء خدمة للصالح العام.

لجنة مشتركة لتسهيل مهمة رجال الأعمال العراقيين في الاردن

■ عمان / وكالات

وجهت الحكومة الأردنية بتشكيل لجنة مكونة من مجموعة من رجال الاعمال العراقيين، البارزين بالأردن وبمشاركة أعضاء من الحكومة الأردنية من بينهم وزير الصناعة وأعضاء من الوزارات الأخرى لمتابعة شؤون الاقتصاديين في المملكة.

وقال أمين عام مجلس رجال الاعمال العراقيين في الأردن، سعد ناجي بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): ان "رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي امر خلال لقائه الأخير بمجموعة من رجال الاعمال العراقيين بتشكيل لجنة مكونة من اقتصاديين وصناعيين في مجالات مختلفة، ويتم من خلالها مناقشة ابرز الاحتياجات التي يتطلبها أصحاب الأعمال والمشاريع في الأردن، إضافة الى مناقشة القضايا التي تخص الجالية العراقية في الأردن".

وأوضح ناجي: "هذه اللقاءات ستكون بشكل شهري حيث تعقد بعد إكمال الأوراق والمعلومات التي تطرح خلال فترة الاجتماع".

وتابع: أن "اللقاء الذي جمعنا بدولة رئيس الوزراء الذهبي جاء في الوقت الذي اشتكى فيه العراقيون من التوصيات التي أصدرها البنك الأردني الأخيرة الرامية الى خفض تمويل الترانزيت"، مشيراً الى ان "العراقيين وبطبيعة عملهم سيكونون الأكثر تضررا من هذا القرار، وبالتالي سيضطر التاجر العراقي الى فتح اعتمادات أخرى من بينها لبنان".

وأشار ناجي الى ان اعتماد المجلس كمرجعية اقتصادية للعراقيين في الأردن "سيعزز من عمل المجلس فضلا عن تيسير وحل الصعوبات التي تواجه المستثمرين كالموافقات الأمنية وغيرها عن طريق المجلس".

وتعد الاستثمارات العراقية في الأردن من اقل الاستثمارات تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية مقارنة بالاستثمارات العراقية في مختلف الدول، وشهد الأردن انتعاشا اقتصاديا واضحا منذ عام ٢٠٠٣ بعد توجه أصحاب الأموال الكبيرة الى الأردن، ومنافسة المستثمرين العرب من الدول الخليجية.

ويركز الاستثمار العراقي في الأردن على مجالات عدة أبرزها الإسكان والتجارة وبالتحديد التجارة في المواد الإنشائية.

وتعد هذه التسهيلات التي تقدمها الأردن لمستثمرين هي الثانية من نوعها خلال العام الجاري، وكان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني قد امر بتسهيلات عدة مطلع العام ٢٠٠٩، من بينها خفض قيمة الوديعة للمقيمين واستصدار بطاقة المستثمر التي تسهل لحاملها إجراءات عدة في المنافذ الحدودية والدوائر الرسمية.

معاون محافظ البصرة: المدينة بحاجة الى تخصيصات مالية أكبر تناسب حجم حاجتها الفعلية

■ كريم محمد حسين

تعد البصرة المنفذ البحري الوحيد وأحد أهم المراكز التجارية التي من خلالها تتم عملية التبادل التجاري، فضلاً عن انها اهم مدينة نفطية في العراق مايجعل الحكومة المحلية فيها تواجه تحديات كبيرة في امكانية النهوض بمستوى خدماتها وجعلها مركزا اقتصاديا مهما في ظل عملية التحول الجارية في البلد.

معاون محافظ البصرة معين الحسن تحدث لـ (المدى الاقتصادي) عن هذه التحديات وأمور أخرى عبر هذه المقابلة:

■ ما الذي أنجز من مشاريع البنية التحتية والاستثمارية في البصرة؟

– تعد مدينة البصرة نافذة العراق البحرية وبوابة مطلة لعدد من الدول المجاورة، وقد عانت من تركة ثقيلة من المشاكل والازمات خلال حكم النظام السابق، وبعد عام ٢٠٠٣ لم يكن الدعم الحكومي بمستوى حاجة المدينة من الخدمات والاعمار والمشاريع ذات الاهمية الستراتيجية.

ونحن نقول إن المكتنزة بملايين البراميل من النفط لم تستفد من عائداته بقدر ما تذهب الى اماكن أخرى، والمدينة تحتاج الى اموال طائلة لكي تنهض خدميا وعمرانيا الى المستوى المطلوب.

وما حصل بعد عام ٢٠٠٣ رصدت اموال عن طريق خطة تنمية الاقاليم لمدينة البصرة لغرض تنفيذ مشاريع ولكن هذه المشاريع لم تكن تغطي ولو بنسبة ١٥٪ من حاجة المدينة فأنجز البعض منها والبقية قيد الانجاز، ومنذ اربع سنوات.

ننتظر الموازنات لإكمال المشاريع التي توقفت نتيجة تعاقد مجلس المحافظة السابق مع شركات غير متخصصة في ما يتعلق بمياه الإسالة وشبكات المجاري.

ولم نقف مكتوفي الأيدي إزاء هذه الحالة، فقد طالبنا مراراً بزيادة حصة البصرة بشكل استثنائي وقلنا نحن نريد ان تكون هناك نسبة من صادرات النفط للبصرة وهذه النسبة كأن تكون ١/٢ دولار، وهذا الأمر يحتاج من الناحية القانونية الى تشريع قانون من السلطة التشريعية والان نحن ماضون في هذا المطلب، ونعتقد انه يسعفنا للنهوض بواردات المدينة، حتى نتمكن من تغطية نفقات البنية التحتية التي تعد الآن متهالكة جدا، وهذا ينسحب على الجوانب الخدمية الاخرى مثل شبكة الاتصالات و المواصلات والنقل وكلها قديمة ومتقادمة فلم يطرأ أي تغيير منذ سقوط النظام السابق وحتى الآن برغم تزايد عدد السكان خلال السنوات الست المنصرمة.

وعلى الرغم من مشاركتنا في دورات ومؤتمرات تخطيطية عدة لرسم مدينة جديدة لكن لم يحصل اي شيء على المستوى العملي .

وكانت الحكومة المركزية قد بدأت بتنفيذ بمشروع كبير جداً بكلفة ٦٠٠ مليون دولار وهذه الكلفة التخمينية لإنشاء مدينة رياضية في البصرة مع العلم نحن بحاجة الى مشاريع اهم من المدينة الرياضية في البصرة، وعرضنا على رئيس الوزراء مشكلة ملوحة المياه، الناتجة عن انخفاض منسوب المياه، وجهت الحكومة بنصب محطات تحلية في جنوب البصرة في منطقة سيحان وأبي الخصيب قرابة ٣ محطات إضافة الى مد أنبوب مياه حلوة، كما وعدنا بانشاء سد على شط العرب لمعالجة مشكلة الملوحة وتوفير مياه للزراعة.

■ ماذا عن السد الذي سيقام على شط العرب؟

– كفكرة متبلورة للدراسة وهنالك موافقة مبدئية بانشاء هذا السد، بل وحدد مبلغ بقيمة ٢٠ مليار دولار وتم رصد مبلغ لإنشائه، ونحن على اتصال دائم مع الحكومة المركزية بخصوص هذا الموضوع وعن ما تحتاجه من خدمات ومن شبكات خدمية.

■ هل توصلتم الى صيغة حل بشأن ملف المياه مع الجانب الإيراني؟

– من المعلوم ان البصرة في نهاية الخارطة أي هي في منعطفين الأول ان كل من (تركيا، وسوريا وإيران) عملت على إنشاء سدود، وهي تحمي مصالحها، اما العراق فقد انهمك في الحروب ولم يكترث لهذا، وسوريا قللت الحصة المائية وتركيا وإيران أيضاً، فضلاً عن وجود مشاكل داخلية لديهم، وهم أيضاً عانوا من الجفاف.

وإزاء هذا الوضع لم نقف مكتوفي الايدي نحن نسعى الى اقامة علاقات طيبة كبصريين مع كل دول الجوار مع الكويت مع الإمارات، والمحافظ الآن في دولة الإمارات المتحدة مع نائبيه ونسعى الى اقامة علاقات طيبة مع دول الجوار ايران والكويت والإمارات وكل الدول المتاخمة للحدود العراقية.

والحكومة رسمياً لم تبلغ بشيء من قبل الجانب الإيراني ولم نلمس شيئاً على أرض الواقع بالتجاوز من قبل إيران، ولكن لا يوجد شيء على أرض الواقع الحدود كما هي هم يمارسون دورهم في ميناء عبادان ونحن نمارس دورنا في ميناء خور عبد الله، العمية وأبو فلوس كل هذه الموانئ ملاصقة للحدود الايرانية، ولايوجد شيء حتى الآن يذكر ويستوجب ان يكون مشكلة.

■ بماذا خرجتم من مؤتمر إصلاح الخدمة المدنية؟

– هذا المؤتمر يخص موضوعة إصلاح الخدمة المدنية وان هنالك مسودة قانون أعدت من قبل الدكتور غازي العبودي وكيل وزير الزراعة بالتشاور مع هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء الغاية من هذه المسودة هي إعداد مشروع قانون يسمى (قانون الخدمة المدنية الاتحادي) في هذا القانون قد عرضت علينا المسودة قلنا ملاحظاتنا وان كانت متأخرة في هذا الوقت، ولكن طلبنا منهم ان نزودهم بالملاحظات في وقت لاحق.

القانون كما تعلم حدد مسار الخدمة والتعيين، والترفيع والعقوبة الخاصة بالموظف قانون مهم جداً لكونه اذا أقر سوف يتم الغاء قانون الخدمة المدنية النافذ حاليا في عام ٢٠٠٦ وقانون انضباط موظفي الدولة النافذ حاليا ومنها قوانين اخرى سيتم إلغاؤها بصدور هذا القانون، لذلك نحن كمحافظات طلبنا التريث في إصدار هذا القانون لحين تزويدهم بملاحظاتنا من قبل اللجان المتخصصة.

الاقتصادي | العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009

الجزائر تطالب أوراسكوم المصرية بدفع ٦٠٠ مليون دولار

■ القاهرة / وكالات

أعلنت شركة أوراسكوم تيليكوم المصرية للاتصالات أن السلطات الجزائرية طلبت من فرعها في الجزائر دفع متأخرات ضريبية وغرامات بنحو ٦٠٠ مليون دولار.

واحتجت اوراسكوم تيليكوم على هذه المطالبة التي تبلغ ٥٩٦،٦ مليون دولار عن الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ واعتبرت انها "لا تستند إلى أساس معقول".

وأكدت الشركة في بيانها أن إدارة الضرائب الجزائرية قدرت عائدات فرع أوراسكوم في الجزائر بـ ٥،٢٥ مليار دولار بينما بلغت وفقا لحسابات الشركة ٤،٤٢ مليار دولار.

واتهمت المجموعة المصرية السلطات الضريبية الجزائرية بفرض ضرائب على مصروفات معفاة من الضرائب، ويتزامن هذا الخلاف مع التوتر القائم بين الجزائر ومصر بسبب التنافس على التأهل لمونديال ٢٠١٠.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن ٢٥ من موظفي اوراسكوم في الجزائر غادروا هذا البلد مع أسرهم بناء على قرار من شركتهم.

وكان حميد جرين مدير (جزي) فرع اوراسكوم تيليكوم في الجزائر قد أعلن الاسبوع الماضي ان ١٥ فرعا للشرطة تعرضت لهجمات آلاف الجزائريين ما أدى إلى خسائر مادية تقدر بخمسة ملايين دولار.

ولم يشر بيان اوراسكوم بشأن الخلافات في حساب الضرائب الى التوتر الحالي بين البلدين.

وتراجعت قيمة أسهم أوراسكوم بنسبة ١١،٢ في المئة بعد ورود هذه الأخبار.

ونقلت وكالة رويترز عن محللة شؤون الاتصالات نادين غبريال قولها: إن المجموعة المصرية جانبا من السيولة المالية لديها إذا ما اضطرت إلى أداء هذه المبالغ للضرائب الجزائرية.

وتقول أوراسكوم إن زبائنها في الجزائر يقدرون بـ١٤،٥ مليون مشترك في شبكة الهاتف المحمول، أي ما تناهز نسبته ٦٣،٧ في المئة من السوق الجزائرية في مجال الاتصالات.

وقد فازت أوراسكوم بصفقة الجزائر عام ٢٠٠١، وبلغت قيمة العقد –الذي تبلغ مدته ١٥ عاما– ٧٣٧ مليون دولار.

روسيا تخفف شروط توريد الغاز لأوكرانيا

■ موسكو/ وكالات

وافقت روسيا على تخفيف شروط توريد الغاز لأوكرانيا، ضمن اتفاق تقول موسكو انه سيمنع أي تعطل للإمدادات في الأشهر المقبلة.

وأعلن عن الاتفاق بعد محادثات بين رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين ونظيرته يوليا تيموشنكو.

ويعني الاتفاق ان أوكرانيا لن تدفع غرامة اذا استخدمت غازا اقل مما هو منصوص عليه في العقد بسبب الركود الاقتصادي.

وتوفر روسيا ربع الغاز الذي تستهلكه دول الاتحاد الأوروبي ويمر ٨٠ في المئة منه في خط أنابيب عبر أوكرانيا.

وكان رئيسا وزراء البلدين التقيا في بلدة يالطا الأوكرانية الخميس الماضي لبحث إمدادات الغاز.

وحسب العقود الموقعة مع روسيا مطلع العام لانهاء النزاع في الشتاء الماضي، كانت أوكرانيا تواجه احتمال فرض غرامات هائلة عليها اذا لم تدفع ثمن كل الغاز الذي تعاقدت على شرائه، بغض النظر عن الكمية التي تستخدمها فعليا، وكان استهلاك الغاز في أوكرانيا تراجع بشدة بسبب الأزمة الاقتصادية.

وقال بوتين: ان شركتي غازبروم ونفطوغاز، التابعتين للبلدين، ستتفقان على كميات جديدة.

وأضاف بوتين: "تمكنا من التوصل الى حل وسط مع أوكرانيا والتحايل على العديد من اتفاقاتنا السابقة".

وفي إشارة الى نزاع كانون الثاني الماضي قال: "سيكون امرا جيدا ان نستقبل العام الجديد من دون فضائح".

وقللت تيموشنكو من احتمالات تعطل إمدادات الغاز لأوروبا مستقبلا، متعهدة بان أوكرانيا ستفي بالتزاماتها مع روسيا.

فقدان ١٠٠ مليار دولار أمريكية كـ(أموال غير مناسبة) عام 2009

■ واشنطن/ وكالات

كشف مدير الموازنة في البيت الأبيض أن الحكومة الأمريكية دفعت نحو ١٠٠ مليار دولار كدفعات "غير سليمة" أو "غير ملائمة" خلال السنة المالية ٢٠٠٩ وأن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، سيصدر قراراً تنفيذياً خلال الأيام القليلة المقبلة لمكافحة هذه المشكلة.

وشكل إجمالي الدفعات "غير الملائمة" خلال العام ٢٠٠٩ – التي تراوحت بين الاحتيال والمعالجة المالية الخاطئة بسبب عوامل مختلفة مثل توقيع طبيب غير قانوني – زيادة بنسبة ٣٧،٥ في المئة عما كان عليه الوضع خلال عام ٢٠٠٨، عندما بلغت هذه الدفعات نحو ٧٢ مليار دولار، وفقاً للأرقام التي قدمها مدير الإدارة والموازنة في البيت الأبيض بيتر أورزاغ.

ولم يتمكن أورزاغ من إيضاح نسبة الاحتيال من الأموال غير الملائمة ولا حجم تلك الأموال من حزمة الإنعاش الاقتصادي البالغة ٧٨٧ مليار دولار التي قدمها أوباما وتمت المصادقة عليها في شباط الماضي.

ولكنه قال: إن "هدفنا هو ضمان أن يحصل الشخص المناسب على الأموال المناسبة في الوقت المناسب".

وكشف أورزاغ أن ٢٤ مليار دولار من الأموال الملائمة، على سبيل المثال، ذهبت لغايات برنامج الرعاية الصحية المجاني لكبار الشخصيات، وتمثل ٧،٨ في المئة من أجمالي الدفعات للبرنامج، مقارنة بنحو ٣،٦ في المئة من الدفعات غير الملائمة للبرنامج نفسه في العام ٢٠٠٨.

وبخصوص قرار أوباما التنفيذي الذي سيصدر قريباً لمكافحة هذه المشكلة، أوضح أورزاغ أنه سيتضمن إنشاء مواقع على الإنترنت لكل هيئة من الهيئات لتوفير المعلومات المتعلقة بالدفعات غير الملائمة للعامة بصورة سهلة ويسيرة لمتابعتها، بما في ذلك متابعة الأخطاء وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها.

وقال أورزاغ: إنه تم إدراج ٩٩ هيئة ووكالة برنامج تلقت ١،٨٩ تريليون دولار خلال العام ٢٠٠٩، ذهب منها ما مجموعه ٩٨ مليار دولار، أي ٥ في المئة، على شكل أموال غير مناسبة.

ومن بين الأرقام (الكبيرة) التي تطرق إليها أورزاغ ٢٤ مليار دولار لبرنامج الرعاية الصحية المجاني، من أصل ٣٠٨ مليار دولار و١٨ مليار دولار لبرنامج الرعاية الصحية للفقراء، من أصل ١٨٨ مليار دولار و١٢ مليار دولار لمزايا الرعاية الصحية، من أصل ٧٧ مليار دولار و ١٢ مليار دولار للتأمين البطالة، من أصل ١١٩ مليار دولار و١٢ مليار دولار لضمانات ضريبة الدخل، من أصل ٤٨ مليار دولار.

الاقتصاد العالمي "يتوجه نحو النمو"

■ نيويورك/ وكالات

قالت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إن من المتوقع أن تسترد جميع مناطق العالم عافيتها الاقتصادية وأن تستأنف النمو خلال السنة المقبلة.

وذكرت المنظمة أن عددا من أغنى أعضائها الثلاثين كالولايات المتحدة وبريطانيا قد تتضاعف نسبة النمو المتوقعة لديها، بحيث ترتفع من ٠،٧ في المئة إلى ١،٩ في المئة، وحذرت المنظمة الدول النامية من استسهال "رحلة العودة".

وقالت إن التدابير المتخذة لمساعدة اقتصادات الدول الغنية على التماثل للشفاء هي نفسها قد تعرض النقاهة الاقتصادية للخطر.

وتعتبر البطالة حسب المنظمة الخطر الأكبر بالنسبة لاقتصادات الدول الغنية، ففي الولايات المتحدة مثلا يرتفع معدل البطالة بوتيرة أسرع من فرص الشغل، وقد يستمر هذا الوضع إلى حين النصف الأول من السنة المقبلة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن الوضع أسوأ إذ ستستمر معدلات البطالة في الارتفاع حتى ٢٠١١، لكن الوضع مختلف مع الاقتصادات الصاعدة، فمن المتوقع أن يشهد اقتصاد الصين نموا قد تبلغ نسبته ١٠ في المئة وأن تتجاوز هذه النسبة في الهند الـ٧ في المئة، وتتوقع المنظمة أن يناهز هذا النمو نسبة ٥ في المئة في البرازيل و٤،٥ في المئة في كوريا الجنوبية.

المارد الصيني لن يخفّض وارداته من النفط

■ بكين / وكالات

أكدت الصين عزمها الحفاظ على معدلات وارداتها الحالية من النفط الإيراني من دون تغيير إثر قرارها رفع حجم الواردات من النفط السعودي بنحو ١٢ في المئة، وفق ما نقلت تقارير إيرانية.

وأورد الموقع الإلكتروني لقناة "برس تي في" تأكيدات وانغ تيانبو، رئيس "سينوبك كورب" Sinopec Corp، الصينية بالإبقاء على معدل الاستيراد الراهن من النفط الإيراني عند قرابة ٤٠٠ ألف برميل نفط يومياً.

وجاءت التأكيدات تلو إعلان الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط، زيادة وارداتها النفطية من السعودية بنحو ١٢ في المئة إلى ما لا يقل عن مليون برميل في اليوم.

وتعد الصين ثاني أكبر مستورد للنفط الإيراني، وخصصت حكومة بكين استثمارات بقيمة مليارات الدولارات لاستثمارها في قطاع النفط والغاز الإيراني على مدى السنوات المقبلة.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، زودت السعودية الصين بـ٧٤٠ ألف برميل نفط في اليوم، لتعد أكبر مصدر للطاقة للمارد الآسيوي، تلتها إيران بـ٥٤٠ ألف برميل يوميا.

وتأتي التطورات عقب تقرير نشر الشهر الماضي أورد أن الإدارة الأمريكية تشجع دول الخليج على رفع صادراتها النفطية إلى الصين في سياق مسعى لتقليل اعتماد التنين الآسيوي على النفط الإيراني وبالتالي تليين موقف حكومة بكين تجاه فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية الصارمة ضد الجمهورية الإسلامية.

وبدأت الستراتيجية الأمريكية تأتي أكلها، بإعلان الإمارات العربية المتحدة مؤخراً، زيادة حجم صادراتها من النفط إلى الصين، على مدى الأشهر الستة المقبلة، إلى ما بين ١٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً، عن المعدل الراهن، ويبلغ ٥٠ ألف برميل يومياً.

ونقلت "وول ستريت جورنال" عن مصدر إماراتي بارز قوله: "إن أبو ظبي تخطط لزيادة إضافية هائلة "خلال السنوات الثلاثة المقبلة."

وأورد المصدر ذاته عن مصادر مطلعة أن السعودية تبدو مستعدة لتعويض الصين عن أي تراجع في احتياجاتها من الطاقة في سياق جهود دولية لمعاقبة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتنظر المملكة في كيفية الموازنة بين مشترياتها الضخمة من الصين من أسلحة ومنتجات استهلاكية واستخدامها كسلاح ضغط لإجبار بكين عن النأي بنفسها عن طهران.

ويشكك دبلوماسيون ومحللون شرق أوسطيون في فرص نجاح الولايات المتحدة والدول العربية، على المدى البعيد، في اختراق هذا التحالف وكسر اعتماد الصين على الطاقة الإيرانية.

ويتساءل المحللون بشأن كيفية رفع الإمارات والسعودية، العضوين بالأوبك، صادراتهما من النفط للصين، في الوقت الذي تحدد فيه المنظمة حصص إنتاج محددة للأعضاء، وما قد ينجم عن الخطوة من إغراق السوق بفائض من النفط.

وترى واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون في الصين كلاعب بالغ الأهمية في أي جهود دولية لممارسة ضغوط اقتصادية على إيران بشأن برنامجها النووي.

ومن المتوقع ارتفاع استهلاك الصين من النفط إلى معدلاتها الحالية عند ٥٤٠ ألف برميل في اليوم إلى نحو ٢٠ مليون برميل يومياً بحلول ٢٠٣٠.

وعلى صعيد متصل، تشير التكهنات إلى انخفاض متوقع في أسعار النفط إلى ٦٠ دولاراً هذا الأسبوع والأسبوع الذي يليه نظراً لضعف الطلب في الدول النامية وتضخم المخزون العالمي من المادة الحيوية.

منظمة: ثلاث دول عربية على قائمة "الأكثر فساداً في العالم"

■ واشنطن / وكالات

وضعت منظمة الشفافية الدولية، الصومال على رأس قائمة الدول الأكثر فسادا، وفقا لمسح سنوي تقوم به المؤسسة غير الحكومية لنحو ١٨٠ دولة حول العالم.

واحتل الصومال رأس القامة للعام الثالث على التوالي، في حين جاءت أفغانستان في المركز الثاني، بعدما قالت المؤسسة إن الفساد في القطاع العام الأفغاني تفاقم على مدى العامين الماضيين وتفشى بعمق.

وقالت المنظمة، إن الدول التي احتلت المراكز الأولى، كان بينها قواسم مشتركة كثيرة، فجميعها أنظمة هشة، وغير مستقرة، وتنخر (أنظمتها) آثار الحروب والنزاعات.

وأضافت: "عندما لا يكون هناك وجود لمؤسسات القانون، أو عندما تكون ضعيفة، فإن الفساد يستشري ويخرج عن السيطرة، وتنهب موارد الشعب، ويجري استخدامها في تدعيم الفوضى والعجز."

وقالت المنظمة عن أفغانستان: "إن أمثلة الفساد تمتد من بيع المناصب العامة والعدالة إلى رشا يومية للحصول على خدمات أساسية.. ويسهم هذا الأمر بجانب تجارة الأفيون المتفشية، التي لها صلة بالفساد أيضا، في تراجع ترتيب البلاد على المؤشر".

ويمنح مؤشر الفساد ١٨٠ دولة درجات من صفر إلى عشرة، على أساس أن الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد، وتعني العشرة مستويات منخفضة منه، وبناء عليه، حصل الصومال على ١,١ درجة، بينما سجلت أفغانستان ١,٣ درجة.

وبعد أفغانستان احتلت ميانمار (بورما) المركز الثالث برصيد ١,٤ درجة، ثم العراق والسودان برصيد ١,٥ درجة لكل منهما.

وفي المقابل، سجلت نيوزيلندا أقل قيمة على مؤشر الفساد، إذ حصلت على ٩,٤ درجة، تلتها الدنمارك برصيد ٩,٣ درجة، وسنغافورة والسويد برصيد ٩,٢ درجة لكل منهما.

ومن بين الدول التي تراجع ترتيبها في المؤشر إيران التي حصلت على ١,٨ درجة، بعدما كانت قد حققت ٢,٣ درجة، وذلك بعد انتخابات الرئاسة في يونيو/ حزيران الماضي، وقالت المعارضة إنها مزورة.

بوتين يتعهد بمواصلة تنشيط الاقتصاد مع خروج روسيا من الأزمة

■ موسكو/ وكالات

تعهد رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين بمواصلة برنامج روسيا لمحاربة الأزمة مع بدء خروج الاقتصاد من واحدة من أعمق أزمات الركود منذ انهيار الاتحاد السوفييتي.وقال بوتين متحدثا خلال مؤتمر لحزبه روسيا المتحدة في مدينة سان بطرسبرج بشمال البلاد ان الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع ما بين ثمانية و٨,٥ بالمئة في ٢٠٠٩.لكن الرئيس السابق قال ان روسيا ستستعيد بالكامل مستويات النمو التي كانت تحققها قبل الأزمة في غضون عامين الى ثلاثة أعوام، وأضاف: أنه يتوقع ارتفاع حجم التجارة والطلب على الكهرباء في ٢٠١٠.

وأوضح بوتين: ان روسيا ستوسع مجال برنامجها لمكافحة الأزمة ليشمل صناع السيارات وأبدى ثقته في مستقبل شركة صناعة السيارات المتعثرة أوتوفاز، وأن روسيا ستساعد الشركات على شراء أصول للتكنولوجيا المتقدمة في الخارج.وأضاف: انه سيكون على أوتوفاز التي تنتج السيارة (لادا) أن تحدث نفسها وانه يأمل أن يضطلع المساهمون - ومن بينهم رينو الفرنسية - بمسؤولياتهم.

وتابع: ان روسيا ستدفع ٥٠ ألف روبل لأصحاب السيارات الذين يوافقون على مبادلة السيارات التي يزيد عمرها على عشر سنوات بأخرى جديدة مصنعة محليا.

وفي قطاع الطاقة قال بوتين: ان روسيا ستبدأ ضخ النفط عبر خط أنابيب رئيسي الى المحيط الهادي في غضون شهر.وأضاف: أن روسيا تريد دمج منظومتي نقل الغاز الآسيوية والأوروبية في البلاد وهي خطوة قد تعزز قدرة موسكو على تحويل إمدادات الغاز بين المشترين في القارتين.

الاقتصادي | العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009

رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار سامي الأعرجي:

متفائلون بدخول المستثمرين وهم بحاجة إلى ضمانات حكومية

■ **حوار/المدى الاقتصادي**

شهدت الأشهر القليلة الماضية توجها استثماريا كبيرا سعيا لخلق بيئة استثمارية مثلى
وتضطلع الهيئة الوطنية للاستثمار بمهام كبيرة للنهوض بهذا التوجه وجعله يرسو على بر الاستثمار الأمن.. رئيس هيئة الاستثمار سامي الاعرجي تحدث لـ (المدى الاقتصادي) عن هذه المهام وغيرها عبر الحوار الآتي:

■ ما الذي تحقق في مؤتمر واشنطن الأخير وماذا عن الفرص الاستثمارية الحقيقية ، وهل تتوقعون دخول الشركات الأمريكية الى العراق قريبا في ظل التراجع الأمني الأخير؟

– لقد قدمنا أكثر من ٧٥٠ مشروعاً استثمارياً في مؤتمر واشنطن وكان المؤتمر إطلالة كبيرة و عالمية بكل المقاييس ، حيث حضره أكثر من ١٥٠٠ رجل أعمال وشركة ومن العراق ساهم أكثر من ٣٠٠ رجل أعمال.
كما شهد حضور عراقيي الخارج وخاصة من الولايات والمدن الأمريكية ولاسيما ديترويت وشيكاغو ولوس أنجلس وكانوا مساهمين مساهمة فعالة وكبيرة، ونحن سعداء بهذا المؤتمر حيث أبدى الكثير من الشركات رغبتها للدخول الى العراق ونحن ألان متواصلين معها سعيا لدخول هذه الشركات سريعا الى العراق.
ونود ان نشير الى ان وزيرة الخارجية الأمريكية أبدت دعمها الكبير نيابة عن حكومتها لعمل هيئة الاستثمار وعبرت عن رغبتها للمساعدة في دخول الشركات الأمريكية للمشاركة في إعادة أعمار العراق ونحن – متفائلين- جدا بدخولها، ولكن عملية الاستثمار ليس عقد شراء لمادة وكما هو معروف بالتعامل الدولي، لان المستثمرين يدخلون بأموالهم ويجب أعطاء جميع الضمانات والحماية والرعاية لكي يستطيعوا العمل ونحن – سائرين- على الطريق الصحيح، وقد وقعنا الكثير من مذاكرات التفاهم في الكثير من المجالات، ونحن نريد من الاستثمار بناء البلد وهو يراها فرصة لتعزيز موارده وأرباحه وبحماية كاملة من الحكومة العراقية.

■ يرى كثير من المراقبين والمتابعين للشأن الاستثماري في العراق انه برغم التعديلات التي أجريت على قانون الاستثمار ليس هناك جهد للهيئة في تحديد الأراضي الممكنة للاستثمار؟

– ألان هناك توجيه من مجلس الوزراء للوزارات لجرد جميع الأراضي وتحديد المرشحة للاستثمار ووضعها تحت تصرف الهيئة الوطنية للاستثمار والعملية جارية، وهي ليست بالسهلة لان عمر الدولة منذ تأسيسها منذ ١٩٢١ الى اليوم هي ان هذه الأراضي بين وزارات معينة هي المالية والبلديات والزراعة فليس من السهولة جرد هذه الأراضي وتسليمها فهي تحتاج الى وقت، فالعملية جديدة على كل العراقيين والعملية الاستثمارية جديدة على العراقيين أيضا والتعامل مع المستثمر جديد والعمل بالنافذة الواحدة جديد ويحتاج الى وقت.

■ على ذكر النافذة الواحدة التي اعتمدتها هيئتكم ودعت إليها الحكومة، ألا يتناقض ما ذكرت مع هذه الدعوات فعدم توفير الأراضي ألا يعني عدم التعاطي مع الفرص الاستثمارية بجدية؟

– بالتأكيد النافذة الواحدة لم تفعل حتى الآن بالمستوى الذي نتمناه، والنافذة الواحدة تعني ان يقدم المستثمر طلبه وخلال فترة وجيزة يحصل عليه، فهو يجب ان لا ينتظر كثيرا لان الانتظار معناه خسارة لرأسماله ولأرباح كان يمكن ان يوظفها في مكان آخر، بدأنا بالعمل بالنافذة الواحدة ولكنها لم تصل الى المرحلة التي يمكن الاعتماد عليها لترويج الاستثمار في العراق ما لم يحدث شيئان أولا موضوع الأراضي يجب ان يحسم وتكون تحت تصرف الهيئة الوطنية للاستثمار، وثانيا يجب ان تتعاون وزارات الدولة مع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وهناك مدة أقصاها ١٥ يوماً لتسأل الجهة القطاعية، لان القانون يقول يجب اخذ رأي الجهات القطاعية وفي حالة عدم الرد خلال المدة المذكورة يعتبر عدم الرد موافقة.

■ ألا تعتقد ان عدم وصول النافذة الواحدة الى مبتغاها يعتبر من العوامل الطاردة للاستثمار؟

– المستثمرون يعرفون ظروف العراق الآن ونحن نتعاون معهم وخاصة الراغبون في العمل هم يقدرون ان هناك أموراً قيد التطوير والانجاز وكما في كثير من الدول، لقد زرت مصر قبل فترة وزرت النافذة الواحدة واطلعت على عملها وجدته رائعاً جداً وقد وصلوا له عبر سنوات طوال وبعد معاناة طويلة وأنا أتوقع ان نمر نحن بما مروا به وأننا نحتاج الى فترة طويلة ولكن في النهاية سوف نصل الى ما نطمح إليه.

■ حدد قانون الاستثمار رقم (١٣) صلاحيات الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات، هل لكم ان توضحوا حجم المشاريع الاستثمارية في المحافظات والهيئة الوطنية؟

– المحافظات أعطيت صلاحيات لمشاريع تخص المحافظة، فعلى سبيل المثال أي مشروع في الكهرباء أقل من ٣٠ ميكاواط يمكن ان ينفذ من دون ان ترجع الى الهيئة ولكن أكثر من ٣٠ ميكاواط يجب ان تراجع الهيئة وبالتنسيق مع وزارة الكهرباء، وأيضاً في ما يتعلق بمشروع ميناء الفاو، فلانه في عداد المشاريع الستراتيجية يجب ان ينفذ عن طريق الهيئة الوطنية للاستثمار لأنه يخدم كل العراق وبالتنسيق مع وزارة النقل فكل المشاريع الكبرى التي تخص العراق ككل هو من مسؤولية الهيئة، أما المشاريع التي تخص المحافظة من مشاريع سكن وتنموية وغيرهما هذه تخص المحافظة وأعطينا للمحافظات صلاحيات ان تعمل في هذا الجانب وتتشاور معنا بهذا العمل وكذلك تعمل بالتنسيق مع مجلس المحافظة، ويستطيعون ان يتعاملوا الى غاية ٢٥٠ مليون دولار إضافة الى كونها مشاريع صلة بالمحافظة وأي مشاريع ذات صلة اتحادية هي ليست من اختصاصها.

■ كيف يجري التنسيق بين الهيئة الوطنية للاستثمار والوزارات الأخرى في ما يخص تحديد الفرص الاستثمارية، هل هناك أطار ينظم هذه العملية؟

– بالتأكيد أي مشروع استثماري يجب ان يجري بالتنسيق مع الهيئة وإلا كيف يحصلون على الرخصة الاستثمارية حتى يحصلوا على مزايا القانون؟ هناك مشاريع جديدة ومشاريع شراكات يجب ان تتم بالتنسيق مع الهيئة ولكي يحصلوا على الامتيازات يجب ان يحصلوا على رخصة ويأخذوا الامتيازات.

■ بالتأكيد لديكم خريطة استثمارية واضحة وهناك عدد من الأولويات فيها، ما هذه الأولويات؟

– من الأولويات هي البنى التحتية من الكهرباء والسكن والصرف الصحي والماء والمدارس والمستشفيات لأنها تخص أولا حياة المواطن وثانيا نهضة البلد ولكن الباب مفتوح لأي استثمار في بقية المجالات ونحن لدينا أولويات يمكن ان نرشد بها أي مستثمر ونحن نحدد الاحتياج، ونظرا لقلة الموارد لجأت الدولة الى الاستثمار لبنائها برغم ان هذا الأمر من واجبات الدولة.

■ يلاحظ ان قطاع الإسكان في الأردن تحتل فيه الأموال العراقية نسباً متقدمة، في وقت تحاول الحكومة جذب رؤوس أموال أجنبية للعمل في العراق؟

– كان الظرف الأمني غير المستقر سبباً في خروج الكثير من المستثمرين ورؤوس الأموال وقد التقينا بهم وسمعنا الكثير منهم وقد رجع القسم الأكبر منهم للعمل في العراق وفي كل المؤتمرات الدولية التي نعقدها نتصل بالكثير منهم وقد حضروا وشاركوا في هذه المؤتمرات وبفعالية.

■ الموازنة التشغيلية للعام الحالي تبلغ ٨٠٪ والمتبقي للاستثمار ، كيف يمكن ان يعالج هذا الخلل الواضح برأيكم؟

– الحل بتقديري هو في الاستثمار، لان العراق يحتاج الى مبالغ كبيرة وقد قدرناها من ٥٠٠ الى ٦٠٠ مليار لإعادة إعمار العراق ولا يتوفر هذا المبلغ من خلال واردات العراق ونحن نحتاج الى سنوات طوال والانتظار ليس صحيحا ويجب فتح المجال للاستثمار لأنه يسد هذا الاحتياج وفق شروطه وظروفه ومتطلباته يجب ان تحترم ولكن بما لا يتعارض مع السيادة والاستقلال والعمل الاقتصادي اليومي للدولة، الأجنبي يسألك ما مشاريعك وما أولوياتك؟ ومن واجب الدولة ان تضع المشاريع بشكل واضح ودقيق مع تحديد أولوياتك حتى تتضح الصورة للمستثمر.

■ هنالك من يتوجس من الاستثمار الصناعي، لانصراف الذهن الى الخصخصة، ما تعليقكم على ذلك؟

– في الوقت الحالي موضوع الخصخصة غير معروض، والمعروض هو تأهيل التطوير وإعادة الهيكلة لهذه المعامل والشركات وفي الوقت نفسه لدينا نفكر مليا بتحويل هذه الشركات الى شركات مساهمة يسهم بها العمال والفنيون وأبناء الشعب وتبقى للحكومة نسبة معينة، أما متى يتم خصخصتها؟ عندما تتوفر جدوى اقتصادية للخصخصة إلا أنها ليست هدف أما الهدف هو إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة تطويره وتنميته، وإذا كانت الخصخصة تعتبر ركيزة أساسية لهذه العملية تأخذ منحها ويجب ان لا تكون على حساب العاملين ولا على حساب أبناء الشعب وعلى حساب اقتصادنا الوطني، بل يجب ان تكون داعمة للاقتصاد الوطني.

■ لماذا لا تنظم الهيئة الوطنية ورش عمل بموضوعة التثقيف الاستثماري للإعلام من جهة والمتلقي من جهة أخرى؟

– هذا الأمر صحيح يفترض ان نقوم بهذا ولكن التركيز الأساسي في عملنا هو خلق بيئة استثمارية سريعة ولكن هذا لا يتقاطع مع الإعلام ولكن بسبب محدودية الإمكانات المادية والبشرية ونحن نعمل ضمن الأولويات الإمكانات المتاحة لنا مع ان هذا الأمر ليس من مسؤولية الهيئة الوطنية للاستثمار، بل هو مسؤولية الدولة ككل ونحن بحاجة الى توجيه بمفاهيم الاستثمار، لان هناك من يفهم بأن الاستثمار هو بيع الوطن للأجنبي.

■ ما مشاريعكم خلال عام ٢٠١٠، وهل تتوقعون ان هناك إقبالا نحو العراق من قبل المستثمرين؟

– بالتأكيد ان هناك حركة كبيرة نحو العراق ونتوقع ان يبدأ تنفيذ عدد من المشاريع التي ما زلنا نتفاوض بشأنها ومنها ٥٠٠ ألف وحدة سكنية ونحن نهيئ مرتكزاتها إضافة الى تطوير معسكر الرشيد وبناء مدينة المستقبل (الدهنة) في غرب بغداد وتطوير مدينة كربلاء وقطاع النقل والاتصالات وكذلك القطاع الزراعي ونأمل ان عام ٢٠١٠ هو بداية تنفيذ الكثير من هذه المشاريع.

■ هل تحل أزمة السكن من قبل هيئتكم بعدما عجزت الوزارات ذات العلاقة؟

– المطلوب حسب تقديرات وزارة الإسكان هو ثلاثة ملايين ونصف المليون خلال السنوات المقبلة ونحن بعد التنسيق مع وزارة الإسكان والمحافظات أخذنا على عاتقنا بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بطريقة الاستثمار المباشر مع بعض المستثمرين وهذا المشروع كبير وتحت قيادة الهيئة الوطنية والتنفيذ مشترك من قبل شركات أجنبية ومحلية.

■ ماذا عن الاستثمار في مجال القطاع الزراعي الذي يشكو من الإهمال؟

– عرضت علينا في مؤتمر واشنطن فرص استثمارية في مجال الزراعة إضافة الى ان لدول الخليج رغبة في استثمار القطاع الزراعي ولدينا عدد من المشاريع التي مازلنا نتفاوض بشأنها ولكن قبلها يجب تعديل قانون الأراضي الزراعية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ لكي تقبل الفرص الاستثمارية المقبلة التي ستكون طفرة نوعية في هذا الاتجاه وهذا القانون يحد العمل الاستثماري في مجال الأراضي الزراعي.

الاقتصادي | العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009

فنادق الخمس نجوم في بغداد ..

بانتظار الدعم الحكومي لإعادة تأهيلها في ظل انتعاش حركة أسهمها داخل

■ تحقيق / أحمد العابدي

شهد القطاع الفندقي حركة لافتة للنظر خلال العام الحالي بعد الاستقرار الأمني النسبي الذي شهدته العاصمة بغداد.

وفي ظل محدودية الفنادق ذات الخمس نجوم التي تعرضت بناياتها ومستلزماتها وأجهزتها الأساسية للتقادم لأسباب شتى تبرز الحاجة لإعادة تأهيلها وسط انحسار دور الحكومة والقطاع الخاص في الاستثمار بهذا المحور الذي يشكل دعامة أساسية من دعامات القطاع السياحي المعطل أصلاً.

(المدى الاقتصادي) ستكشف النقاب عن واقع الفنادق ذات الخمس نجوم في بغداد عبر رحلة مع أربعة منها في ظل انتعاش أسهمها داخل سوق العراق للأوراق المالية التي تعطي انطباعا بنشاط وتصدر القطاع الفندقي لحركة تداول الأسهم داخل البورصة.

خمس نجوم.. بالاسم فقط

ومع هذا لا تزال هذه الفنادق تعاني من مشاكل جمة يجملها المدير المفوض لفندق فلسطين خالد خنجر حسين بالحاجة الى إعادة تأهيل فيقول: ان الرقم التقريبي الذي يفي بالغرض لكل فندق هو من ٣٠ الى ٥٠ مليوناً لتأهيله كلياً .

ويشكو خنجر من انخفاض واردات فندق فلسطين ميريديان بسبب قلة الغرف غير المتكاملة من حيث التأثيث فقسم من أثاث الفندق متقادم، وبرغم ان الفندق يحتوي على ٤٢٠ غرفة الا ان نصفها فقط صالح للعمل، فلا يوجد إقبال على السكن في الفندق باستثناء نزلاء العرسان الذين يصل عددهم الى خمسين أسبوعيا الا ان هذا الأمر هو ليس من طموح عمل الفنادق لان اغلبها تطمح الى السكن الطويل وليس لليلة أو ليلتين .

ويوضح: انه حتى في حالة ارتفاع الطلب الا ان الإمكانات على استيعابه قليلة جدا بسبب ضعف البنى التحتية للفندق، موضحاً ان الحل الوحيد لانتشال هذه الفنادق من واقعها المتردي هو الاستثمار وبرغم أنه لا وجود لطلبات مقدمة حالياً الا ان من شروط العمل هو ان الشركات التي ترغب في الاستثمار عليها ان تكون مرتبطة بالشركات صاحبة العلامات التجارية المعروفة بالعمل الفندقي.

ويبرر خنجر عدم بناء فنادق خمس نجوم في بغداد بسبب التكاليف العالية لان اغلب هذه الفنادق كانت هي توجهات دولة ولا يفضل القطاع الخاص الخوض في غمار هذا العمل.

ويطالب خنجر بان تخصص الدولة مبالغ لتأهيل هذه الفنادق حتى لو كان هذا التأهيل جزئياً قد يساعد على استمرار العمل.

وبرغم أجور اغلب الفنادق في الدول العربية وحتى في كردستان مرتفعة يلاحظ ان فنادق بغداد رخيصة جدا مقارنة بما موجود من فنادق في المنطقة يعزو ذلك الى عوامل عدة منها حركة السياحة التي هي أهم مساهم في أزياد الطلب على شراء الغرف في الفنادق .

في حين يرى المدير المفوض لفندق المنصور ميليا عبد الجبار عكاب عيسى الربيعي ان اغلب فنادق الخمس

نجوم بحالة غير جيدة لأنها بنيت في فترة الثمانينات في القرن الماضي حيث أصاب اغلب معداتها التقادم ، ما يتطلب تأهيلها كونها محط اهتمام وأنظار زوار العراق كافة.

ويقول الربيعي: ان حاجة كل فندق هو من ٥ الى ١٠ ملايين دولار لتأهيله بالكامل وبإمكان الحكومة تخصيص مبالغ لإعادة اعمار هذه الفنادق مؤكدا عدم الحاجة الى الاستثمار لانها مشاريع غير منفذة أصلا وليس على مشاريع وأبنية موجودة ولا تحتاج الا للتأهيل فقط.

وأضاف: ان التأهيل يشمل القطاع المختلط وليس القطاع الخاص فهذا ليس من واجب الدولة، كما ان منذ ٢٥ سنة العمل الفندقي مقتصر على الوفود الحكومية فقط لان السياحة توقفت منذ زمن طويل.

ويوضح الربيعي: انه لا جدوى اقتصادية من عمل اغلب الفنادق لارتفاع مصاريفها التشغيلية وبسبب العمالة الكبيرة التي تقابلها واردات ضعيفة.

إلا ان الربيعي يعزو عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الفندقي لسبب قلة الطلب، موضحاً انه في محافظتي النجف وكربلاء نلاحظ ان القطاع الخاص دخل هذا المجال بقوة لنشاط حركة السياحة الدينية ما جعل هاتين المحافظتين تزخران بالفنادق التي أنشئت في الآونة الأخيرة وهي على مستوى عالٍ جداً من حيث الخدمة المقدمة فيها.

إلا مدير فُندق بغداد عامر حسين سلمان يرجع أسباب انهيار البنى التحتية لبعض للفنادق الى وجود الأمريكان وهو يرى ان التأهيل انسب بكثير من الاستثمار لان الأخير معناه خروج أموال من العراق الى الخارج، وعن أسباب اعتمادية الفنادق على المؤتمرات التي تقام على قاعاتها لان السياحة غير موجودة، كما ان الظرف الأمني يؤثر أيضا على القطاع الفندقي لذلك اغلب هذه الفنادق تسدد مصاريفها مقابل أرباح تكاد تكون شبه منعدمة.

ويوضح: ان السكن في هذه الفنادق لا يتعدى ١٠٪ وهذا الأمر من أسباب عزوف رجال الأعمال على بناء الفنادق لان الجدوى الاقتصادية غير متوفرة وبناء اقل فندق هو ٥٠ مليون دولار ما يعني صعوبة استرجاع الأموال المصروفة.

ويؤكد سلمان وجود تباين وانتقائية في التعامل من قبل الدولة مع الفنادق مشيرا الى ان فندق الرشيد مثلا يحظى بدعم حكومي كامل وان الدولة مستنفرة لجميع طاقاتها في مجال دعم هذا الفندق ومنها عملية تأمينه بالتالي نجد اغلب الوفود الرسمية تفضل هذا الفندق.

وفي ظل احتمالية دخول الاستثمار الأجنبي في مجال العمل الفندقي يرى سلمان ان مجال التنافس يكون محفزا على العمل والتقدم ومع ان هذه الشركات الفندقية تعمل ألان من دون أرباح تذكر الا أن مجال استفادتها هو في حركة الأسهم في سوق الاوراق المالية التي شهدت طلبا كبير في الآونة الأخيرة.

المدير المفوض لفندق عشتار عبد الأمير محسن حسن يرى ان الإهمال الذي لحق بالفنادق بعد ترك الشركات لها في نهاية الثمانينيات وتحويلها الى شركات قطاع مختلط سبب في تخلف الخدمات المقدمة من قبل هذه الفنادق.

ويقول حسن: ان حاجة أي فندق للتأهيل هو من ٢٠ الى ٢٥ مليون دولار والتأهيل يشمل العمالة لأنها يجب ان تتلاءم مع مواصفات الخمس نجوم.

ويضيف حسن: عقد مؤخرا عدد من المؤتمرات في وزارة السياحة وهيئة السياحة حدد فيها مبلغ لكل فندق لإعادة تأهيله مقداره ١٠ ملايين دولار إلا أنها لم تر النور.

ويرى ان أرباح هذه الفنادق لا توازي مصاريفها مع غياب كامل للدعم من وزارت الدولة والحكومة على حد سواء وهناك مشكلة في القطاع المختلط الذي هو ٤٩ ٪ للدولة والباقي للقطاع الخاص إلا أنه لا يوجد تعاون كامل بين الدولة والقطاع الخاص.

ويقول: ينبغي أن تأخذ هيئة السياحة دورها المهم في رفد الفنادق باحتياجاتها ودعمها ماديا و استيراد بعض الأجهزة والمعدات للفنادق وإرسال بعض ملاكات الفنادق الكبيرة الى الخارج في دورات للاطلاع على سير السياحة والفنادق في دول العالم العربية والغربية.

خطة خمسية لإعادة تأهيل الفنادق

يرى مثنى إبراهيم(أستاذ في قسم السياحة وإدارة الفنادق كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية) ان سبب تدهور حال الفنادق لا يتعلق بالوضع الأمني فحسب بل ان هناك مجموعة من العوامل منها الإدارات والعاملون في مجال البنية إضافة الى البنى التحتية المتهالكة ولو ان الدولة جادة في إعادة تأهيل هذا القطاع عليها اعتماد خطة خمسية وبمسارات عدة منها توفير ملاك علمي متخصص وتوفير خدمات بشكل مقبول من قبلها الى السائح الخارجي والداخلي.

ويؤكد إبراهيم ان زمام المبادرة بيد الدولة بإمكانها الاستعانة بالخبرات المحلية وأصحاب الاختصاص و الدراسات والبحوث ومن خلال تشكيل لجنة متخصصة تدرس واقع هذه الفنادق وتقدم توصيات بهذا الشأن والنهوض بالقطاع الفندقي هو من مسؤولية الدولة ومن خلال النهوض بواقع المؤسسات السياحية والدعم المالي والمعنوي ومن خلال حملات إعلانية، ولكن لم نلمس أية مبادرة من قبل الحكومة في هذا المجال.

إما عن الاستثمار في هذا المجال يرى ان الكثير من العوائق التي تعيق مسيرة الاستثمار نتيجة لوجود الكثير من القوانين التي تشكل عائقا كبير أمام أي عملية استثمار، كما ان من الخطأ ان تركز الدولة على نوع واحد من السياحة، فنجد ان الدولة تركز اهتمامها على السياحة الدينية في حين تهمل بقية أنواع الأنشطة السياحية الأخرى فعلى الدولة ان توجه اهتمامها بالقدر نفسه الى جميع الأنشطة السياحية.

ويعتبر أكرم عبد الرحمن أستاذ في قسم السياحة ان قطاع الفنادق هو معلم حضاري للدول وان الكثير من الدول عادة تعرف بفنادقها التي تعتبر معلماً من معالمها مثل فندق برج العرب في دبي ، إما فنادق الخمس نجوم التي تأسست في مطلع ثمانينيات القرن الماضي حيث كان من المفروض عقد مؤتمر دول عدم الانحياز الا ان قيام الحرب العراقية – الإيرانية حال دون ذلك، وكانت هذه الفنادق مستواها جيداً لأنها كانت تلتزم بمعايير دولية التي تحددها علامتها التجارية (شيراتون ومريديان وموليا) وهي تصنيف عالمي، وبعد عام ١٩٩٠ تم إخراج هذه الفنادق من سلسلة التصنيف العالمي وبدأ التدهور على جميع الأصعدة الى ان وصلت نسب الإشغال الى ١٣٪ أو اقل.

ويرى عبد الرحمن ان الدولة تسعى الى النهوض بواقع هذه الفنادق لانها مساهم أساسي في هذه الفنادق بصيغة شركات قطاع مختلط، مطالبا بأعمار هذا القطاع لان الاستثمار السياحي يحرك جميع القطاعات من نقل وزراعة وصناعات فلكلورية إضافة الى دخول أكثر من صناعة تكميلية وهناك ضرورات اقتصادية وحتى سياسية.

ولا يرى عبد الرحمن أي ضير في الاستثمار في هذه الفنادق وإعادة تأهيلها ومن خلال الكثير من بدائل الاستثمار ولكن المشكلة ان البعض لا يزال ينظر الى الاستثمار الأجنبي بالعقل الشمولي السابق فإذا كانت للدولة الكثير من الأولويات غير السياحة عليها ان تترك الأمر للبدائل الاستثمارية وان هذه الفنادق بحاجة الى خبرات أجنبية لان ملاكاتنا انقطعت عن العالم لفترة طويلة.

وأنحى عبد الرحمن باللائمة على إدارات الفنادق المذكورة للخلل الواضح في عملها مبينا ان حساب أرباح أي فندق تكتنفها بعض الصعوبات في ظل عدم وجود بيانات دقيقة، لذلك لا يمكن احتساب الدخل القومي للفنادق، كما أنها لا تحاول ان تستقطب أي وفود من السياحة الدينية بسبب عدم وجود مبادرات من هذه الفنادق.

ودعا الى تشكيل مجلس أعلى للسياحة على غرار ما موجود في تونس ومصر.

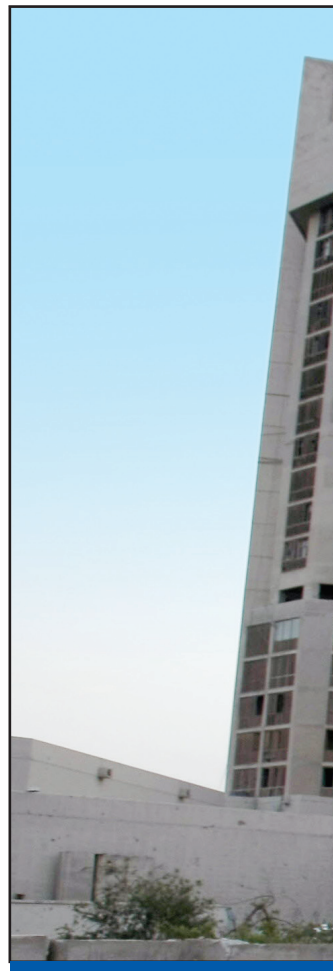

البورصة

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

الهواتف الارضية تستغيث بأنتظار الفرج

الاقتصادي

فيضانات في بغداد وسط صمت الامانة

الاقتصادي

مازالت البطاقة التموينية تعاني من النقص

الاقتصادي

الصراف الالي يدخل عالم التسوق

الاقتصادي | العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009

معيار الجودة لمؤسسات التعليم العالي وملائمة المخرجات مع سوق العمل

■ حيدر شامان الصافي×

كثيراً ما نسمع عن نظام التعليم وتطوير سوق العمل ومتطلباته، أو مواءمة التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، فما المقصود بذلك؟

إن مفهوم سوق العمل يعني توفير أماكن عمل ووظائف لجميع خريجي المؤسسات التعليمية ضمن نطاق الدولة أو خارجها، وللأسف فإن معظم الخريجين لا يجدون وظائف أو مهناً تناسبهم بعد التخرج، فتنتشر البطالة وبالتالي الفساد في المجتمع الذي يعج بحملة الشهادات الجامعية، والذين من المفترض أن يكونوا البناة الحقيقيين للبلد فيصبحون عالة عليه، لماذا؟ لأن هناك خلل في عملية التعليم وهذا الخلل يجب معرفته وأين مكمنه وما أسبابه؟

مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والإعدادي حسب معرفتنا فإن مدتها اثنتا عشرة سنة، ولا ندري لماذا عندما يتم مناقشة مفهوم التخصصات الجامعية وسوق العمل لا يتم ذكر هذه المرحلة الأساسية التي برأينا تعتبر الأهم لسبب بسيط جداً مقارنة بالمرحلة الجامعية، وهي أن المرحلة الجامعية أربع سنوات أو خمس أو ست على الأكثر وذلك حسب نوع التخصص، إلا أن تلك المرحلة تمتد اثنتي عشرة سنة وهي المرحلة الأساسية التي يتم فيها بلورة فكر الطالب من خلال التربية الصحيحة وطرق التعليم السليم، التي تبدأ مع الطفل في سن الخامسة أو السادسة وتنتهي في سن الثامنة عشرة، فإذا نحن ركزنا أكثر على تلك المرحلة واستطعنا تربية الطالب بشكل سليم يتماشى مع روح العصر والتقدم التكنولوجي ومع عصر المعلومات والكمبيوتر وتقنياته وأهمية اللغة الانكليزية كلغة للتواصل مع المجتمعات المتقدمة والتركيز على التطبيقات العملية وعلى دراسة الرياضيات والفيزياء كأهم المقررات في المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والإعدادية نكون بذلك قد جهزنا الطالب لمرحلة مهمة.

ما المشكلة الأساسية التي تواجه التعليم العالي وخاصة بعد التطور الحالي في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والانفتاح الاقتصادي والعولمة، وما الخطط والستراتيجيات التي تبلور الطريق الصحيح لاجتياز هذه الأزمة والرقي بالتعليم الجامعي إلى المستوى المطلوب وتخريج الملاكات الفعالة التي ترى في سوق العمل مكاناً لها ولخبراتها.

ولمناقشتها مع واقع التعليم العالي ومخرجاته ومتطلبات سوق العمل، حيث لا يزال الخريجون غير مقبولين في قطاع العمل الخاص لعدم كفاءتهم مقارنة بالوافدين من دول أخرى، أو لأن تخصصاتهم لا وجود لها في سوق العمل الذي يحتاج إلى المهنيين والفنيين ممن يجيدون التعامل مع التقنيات الحديثة ويتقنون اللغة الإنكليزية والكمبيوتر وفي عدم تواؤم هذه التخصصات الجامعية مع سوق العمل، إضافة إلى عدم وضع ستراتيجية مستقبلية تعمل على توفير الملاكات الوطنية القادرة على سد حاجة سوق العمل من الأطباء والمهندسين والفنيين، وذلك من خلال تطبيق التوازن بين التخصصات النظرية والعملية وإتباع سياسة التركيز على الجانب العلمي، وتقليص بعض الدراسات النظرية واستخدام التقنيات الحديثة وتعيين المدرسين الكفوئين وتطبيق مبدأ الجودة الشاملة والتقييم والقياس.

تعتبر تنمية وتطوير التعليم العالي وتحسين مقدراته ورفع كفاءته واستثمارها بالصورة الأمثل من المسائل الرئيسة المثارة اليوم وذلك لما يمثله التعليم العالي من مصدر أساسي من مصادر تنمية الموارد البشرية، والتعليم المقصود في هذا السياق هو التعليم الذي يركز على النوع الذي يقود الى تكوين المهارات رفيعة المستوى التي تلبي حاجات المجتمع واحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، بناءً على ما تقدم يمكن القول ان الحاجة الماسة الى ضرورة التأكد من ان مخرجات التعليم العالي تتفق مع متطلبات سوق العمل وانها مؤهلة تأهيلاً جيداً يجعلها تتناسب مع احتياجاته، وذلك لتضمن حصول خريجي الجامعات على الفرص الوظيفية المناسبة التي يستطيعون من خلالها الحصول على مصدر للرزق، وفي الوقت نفسه المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد. ولكن بالرغم من وجود عدد من الجهات المهتمة بعملية التنسيق بين الجامعات وسوق العمل، الا ان هناك دلائل تشير الى ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وقد أوضح الكثير من الدراسات التي تمت في هذا الخصوص ان سوق العمل بدأ يتأثر بعدد من العوامل الداخلية التي من أبرزها عدم مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل، حيث نتج ذلك عن الإقبال المتزايد على التعليم العالي الجامعي خاصة التخصصات النظرية، في الوقت الذي تتزايد فيه الطلبات في سوق العمل على التخصصات العلمية وعليه فان الوضع الراهن للتعليم العالي يستدعي دراسة فاحصة لتمعن مدى ملائمة مخرجاته لمتطلبات سوق العمل من جميع الجوانب.

التعليم في العراق بدأ يواجه في الفترة الأخيرة بعض المستجدات التي تحتاج الى دراسة وتأمل و ضرورة إعادة النظر في مناهجه بجميع مراحله الأولية والثانوية والجامعية وكذلك التدريب أثناء وبعد الدراسة حتى يمكن ان تقدم مؤسسات التعليم الخريج الذي يحظى بالقبول في القطاع الخاص.

وهناك عقبات عدة وتحديات تواجه التعليم والتدريب لتواكب متطلبات سوق العمل أهمها هيمنة العمالة الوافدة على سوق العمل، ومن العقبات أيضاً توجه الطلاب نحو التخصصات النظرية وعدم الاهتمام بتنمية مهارات التحليل والإبداع والتركيز على التلقين الى جانب قضية تسرب الطلاب من الجامعة قبل الحصول على التأهيل اللازم وهناك أيضاً غياب التنسيق الكافي بين مؤسسات التعليم مع بعضها البعض ومع الجهات المستفيدة من الخريجين وعلى رأسها القطاع الخاص، وتطلع الباحثين عن عمل من خريجي الجامعات عن قطاعات وأماكن محددة ونوعية معينة من الوظائف خاصة الإدارية والمكتبية والنظرة الاجتماعية السلبية لبعض الوظائف في مهن الخدمات الشخصية والإنتاج والتشغيل والصيانة.

يعتبر التعليم والعمل عنصرين متلازمين، ولابد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل، وهدر الطاقات الشبابية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل، وإلى إيجاد بطالة مقنعة من خلال أعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوب فيها وبهذا يكونون عالة على المجتمع، كما يلازم عدم المواءمة نمو غير متوازن مع متطلبات التنمية الشاملة، لذا فإن المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية بحيث تكون هناك رؤية واضحة عند المخططين للاحتياجات المستقبلية تمكن مؤسسات التعليم من إعادة هيكلة الخطط والبرامج التعليمية وفقاً للمنظور المستقبلي للدولة.

إن ضعف الصناعات وانخفاض القدرة الإنتاجية وضآلة حجم المصانع وعدم وجود صناعات واضحة الستراتيجية والمعالم وأهداف للنمو والتوسع والتطوير لم يجعل القطاع الخاص مهيأ لاستيعاب مخرجات التعليم العالي من ذوي الكفاءات والمؤهلات المهنية والتخصصات الأكاديمية، وان توظيف خريجي التعليم العالي يتطلب هيكلا اقتصاديا أكثر تطورا وأكبر حجما وأكثر عدلا في توزيع الدخل ما يمكن من دفع أجور تتناسب مع القدرات المهارية والمعرفية لهؤلاء الخريجين.

تبين البحوث والاستقصاءات الميدانية واقع العلاقة بين المخرجات وسوق العمل، إذ ان هناك بطالة خريجين في كل التخصصات وإن كانت بدرجات متفاوتة، وفي الواقع هناك شكوى مبررة من عدم ملائمة المخرجات لفرص العمل المتوافرة، وهناك شكوى غير مبررة من عدم التلاؤم، لأن أصحاب العمل يريدون موظفاً عاملاً ماهراً في العمل المسند إليه من غير تدريب عملي على رأس العمل. إن هذه مهمة مشتركة لمسؤولي التعليم وأصحاب العمل حيث لابد من إيجاد فرص التدريب بصفتها جزءاً من التعليم في نهايته، ومع ذلك فإن سوق العمل ومتطلباته تتغير يوماً بعد يوم، ولا يمكن أن تكون برامج مؤسسات التعليم مصممة بالضبط لخدمة سوق العمل بتفاصيلها فهذا شبه مستحيل.

أن قضية مواءمة التعليم العالي مع سوق العمل شائكة ومتعددة الأطراف ولا يتوقف حلها على إصلاح التعليم فقط، بل إن القضية تتعلق بالنموذج التنموي وسياسات التشغيل للبلاد بأكملها، فمن غير الممكن حل التناقض بين مخرجات التعليم العالي وبين سوق العمل حتى لو تحلت هذه المخرجات بالمستويات والمهارات المطلوبة من دون تطوير البنية التحتية وإصلاحها كي تستوعب أعداداً من الخريجين.

المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل وأن الجامعات ما تزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص وأن التخصصات المطلوبة للقطاع الخاص غير متوفرة في الجامعات إضافة الى أن الجامعات لا تقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص وبذلك يمكن اعتبار أن العوامل الأكاديمية تدخل من ضمن الأسباب التي تشكل موقف سوق العمل من مخرجات التعليم.

وبشكل عام ان التعليم يعاني من خلل يجعله غير قادرٍ على سد حاجة سوق العمل ويجب علينا جميعاً طلاباً وأساتذة وإداريين ومسؤولين العمل على التنسيق معاً ووضع الخطط الستراتيجية والعمل على تنفيذها بما يضمن سد حاجة سوق العمل من الخريجين، وبالتالي تطوير المجتمع الذي يعود بالرفاهية لجميع أفراده ويؤمّن الاستقرار والأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقضاء على الفقر والمجاعة والإرهاب ويعمل على توطيد السلم والسلام.

× جامعة ذي قار / مركز أبحاث الأهوار

منظمة السياحة العالمية ودورها الحالي

■ مجيد حميد العزاوي

منظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة (unwto) مقرها مدريد في إسبانيا إحدى وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بمسائل السياحة، وهي منظمة عالمية بارزة ذات شأن في جمع المعلومات الإحصائية للسياحة العالمية.

إن ألمنظمة تمثل الهيئات والسلطات السياحية الرسمية للدول وان المعلومات التي تصدرها عن السياحة مهمة لتطور ونمو السياحة على المستوى العالمي، اللغات الرسمية للمنظمة هي (العربية والانكليزية والفرنسية والروسية والاسبانية)، وهي تضم ١٦٠ دولة كعضو عامل و ٣٥٠ عضواً منظماً من شركات الطيران والسياحة والفنادق ومنظمي السفرات.

وتهدف منظمة السياحة العالمية الى لعب دور في تعزيز التنمية المسؤولة والمستدامة للسياحة وتوفيرها على المستوى العالمي، وتعطي اهتماماً خاصاً للدول النامية، كما أنها تشجع على تنفيذ الوثيقة العالمية لأخلاقيات السياحة وتؤكد على الدول الأعضاء والمقاصد السياحية والإعمال لتعظيم الجانب الايجابي للأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسياحة والإفادة من نتائجها بينما تدعو إلى تقليص آثارها الاجتماعية والبيئية السلبية، وأخذت على عاتقها والتزمت أمام الأمم لتحقيق التنمية للألفية الثالثة عن طريق تقليص الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

ويعود تاريخ المنظمة إلى سنة ١٩٢٥ حين تشكل ما يسمى المؤتمر العالمي لمنظمات النقل والسياحة الرسمية (ICOTT) في مدينة لاهاي.

وهنالك بعض الوثائق السياحية تدعي إن تاريخ منظمة السياحة العالمية يعود إلى الاتحاد الدولي للمنظمات الرسمية للنشر السياحي (IUOTPO)، بالرغم من ادعاء منظمة السياحة العالمية بان (ICOTT) قد أصبحت (الاتحاد الدولي للمنظمات الرسمية للدعاية السياحية) سنة ١٩٣٤.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وزيادة إعداد السفر العالمي فان (الاتحاد الدولي للمنظمات الرسمية للنشر السياحي) قد تحول إلى (الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية) (IUOTO).

وإن هذا الاتحاد هو اتحاد مهني فني غير حكومي تشكل من منظمات السياحة الرسمية ومجموعات الصناعة والمستهلكين، إن أهداف هذا الاتحاد ليس فقط تعزيز السياحة على المستوى العام لكن كذلك لتفضيل السياحة كتجارة عالمية وكأهداف اقتصادية بعيدة المدى للدول النامية.

وفي نهاية سنة ١٩٦٠، تأكد لدى الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية (IUOTO) الحاجة إلى تغييرات اكبر لتعزيز دوره على المستوى الدولي، وكان المؤتمر الدولي العشرين للاتحاد (الجمعية العامة) في طوكيو قد أعلن الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية بين الحكومات مع الإمكانات الضرورية للعمل على المستوى الدولي وبالتعاون مع المنظمات الدولية وبالخصوص الأمم المتحدة.

ومن خلال فترة عمل الاتحاد فقد تم تعزيز الأواصر مع منظمة الأمم المتحدة واتخذ قرار أولي بان يكون الاتحاد جزءاً من الأمم المتحدة على إن تكون للاتحاد إدارته وميزانيته الخاصتين.

وفي سنة ١٩٧٠ صوتت الجمعية العمومية للاتحاد لتحويل الاتحاد إلى منظمة السياحة العالمية (WTO) وبمشاركة (٥١) دولة وأصبحت منظمة السياحة العالمية عاملة في ١/تشرين الثاني/١٩٧٤.

وفي سنة ٢٠٠٣ وخلال الاجتماع الخامس عشر للجمعية العامة فان منظمة السياحة العالمية اتفقت مع الأمم المتحدة على إن تكون المنظمة وكالة متخصصة للأمم المتحدة.

وفي سنة ٢٠٠٧ وصل عدد أعضاء منظمة السياحة العالمية إلى (١٥٠) دولة تمثل سبع مناطق عالمية وما يقارب ٣٥٠ عضواً منظماً يمثلون القطاع الخاص والمعاهد السياحية المتخصصة ومنظمات السياحة المحلية وشركات الطيران والفنادق وجميع المؤسسات السياحية والعاملة بالقطاع السياحي وقد حصل بعض التداخل في شعار المنظمة باللغة الانكليزية (WTO) الذي تشابه مع الشعار الانكليزي لمنظمة التجارة العالمية (WTO) وقد تم تجاوز هذا الإشكال في ١/كانون أول/٢٠٠٥ حين أقرت الجمعية العمومية إضافة حرفي (UN) إلى شعار منظمة السياحة العالمية ليصبح (UNWTO) وقد اقر هذا المختصر في الاجتماع السادس عشر للجمعية العمومية في دكار/ السنغال.

وتتألف المنظمة من الجمعية العمومية وهي المنظم الأعلى في المنظمة، وتعقد اجتماعاتها كل سنتين، وتحضر اجتماعاتها الوفود الكاملة العضوية والأعضاء المشاركون وكذلك ممثلون عن مجلس الإعمال، إن الاجتماع يعد الأكثر أهمية بالنسبة لممثلي السياحة في العالم ومن ذوي المستويات العليا الرسمية والقطاع الخاص.

وهناك لجان إقليمية التي تأسست عام ١٩٧٥ كمنظمات ساندة للجمعية العمومية، أما اللجان الإقليمية الست التي تجتمع سنويا وواجب هذه اللجان هي إدامة الاتصال بين الدول وبين الأمانة العامة للجمعية العمومية التي تقدم إليها طلبات الدول وكل لجنة تنتخب رئيسها ونائبها للرئيس من الأعضاء ولمدة سنتين هي المدة بين اجتماعين للجمعية العمومية.

اما المجلس التنفيذي هو اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية في ما يخص الاستشارات للامين العام، ولتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العمومية ورفع التقارير إليها، ويجتمع المجلس مرتين سنوياً، يتكون المجلس من أعضاء كاملين تنتخبهم الجمعية وبنسبة عضو واحد عن كل خمسة أعضاء كاملين استناداً إلى القواعد الصادرة من الجمعية العمومية آخذين بنظر الحسبان المساواة الجغرافية واسبانيا هي المقر الدائم للمجلس التنفيذي.

وهناك أيضاً اللجنة الدولية لأخلاقيات السياحة ولجنة البرامج واللجنة المالية السوق والمنافسة ولجنة الإحصاء ولجنة التنمية المستدامة ولجنة تخفيض الفقر ولجنة الأعضاء المنظمين.

وتوجد كذلك السكرتارية يرأسها الأمين العام للمنظمة يساعده الأمين العام المساعد ويرأس موظفي الأمانة العامة التي مقرها مدريد، وواجبها تنفيذ برنامج المنظمة وخدمة احتياجات الأعضاء، والأعضاء المنضمون يرأسهم مدير تنفيذي في الادارة العامة، والأمانة العامة تشمل مكتباً يرأسه مدير تنفيذي في الإدارة العامة، والأمانة العامة تشمل مكتباً إقليمياً لدعم آسيا والهادي في اوسكاكا في اليابان ممول من قبل الحكومة اليابانية.

تحديث قانون الشركات يسرع عملية الاستثمار والنمو الاقتصادي

■ إبراهيم ما شاء الله حسين

ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ولد من رحم الدكتاتورية وضمن فترة الحصار الاقتصادي حيث جاءت معظم مواده متضمنة الممنوعات أكثر من الجوازات مع أسلوب غير متطور لتسجيل الشركات الوطنية وفروع ووكالات الشركات الأجنبية إضافة الى الإجـراءات الاستخباراتية بشأن أشخاص المؤسسين.

وكان من نتيجة هذه الإجـراءات ان طفحت على الساحة العراقية في حينه شركات تتميز بالطابع الشخصي والعائلي لتحقيق مكاسب شخصية أكثر من كونها شركات مساهمة تهدف الى تطوير ونمو الاقتصاد الوطني وجمع مدخرات الأفراد وصبرا في عملية الاستثمار.

وبعد تغيير النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ أجرت سلطة الائتلاف المؤقت برئاسة الحاكم المدني بول برايمر تعديلا غير مدروس على بعض مواد هذا القانون.

ومن هذه التعديلات تعليق العمل بالفقرتين أولا وثانياً من المادة (٣٢) أطلق بموجبها مساهمة الشخص الطبيعي والمعنون من الشركات المساهمة الخاصة من دون تحديد حد أعلى حيث كانت سابقاً لا تتجاوز ٢٠٪ من رأسمال الشركة كما شملت التعديلات المادة (٩٣) وأعطت الاختيار الى ممثل مسجل الشركات للحضور وعدم الحضور الى اجتماعات الهيئة العامة للشركة والإشراف على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ان هذه التعديلات مكنت مجالس الإدارة من الاحتفاظ في مراكزهم لمدد متعاقبة طوال ٦ سنوات الماضية إضافة الى السنوات السابقة التي كانوا فيها.

وهذه الحالة تخالت المبدأ الأساسي لتكوين الشركات التي تقوم على أساس الفصل بين الإدارة ورأسمال، فالإدارة مخولة من قبل مالكي الأسهم لإدارة الشركة لفترة محدودة عن طريق الانتخاب الديمقراطي ومن خلال ذلك يتم تناوب أعضاء مجالس الإدارة حسب درجة نشاطهم وأدائهم الجيد وبذلك يتم تحقيق مبدأ مهم في إدارة الشركات المساهمة وهو فصل الإدارة عن رأس المال وهذا لم يتحقق في العراق ويعود الى أحكام قانون الشركات المعدل كما اشرنا أعلاه وكذلك الى ضعف الثقافة الاستثمارية لحملة الأسهم.

وان هذه الشركات لم تستطع مواكبة التطور الاقتصادي الذي حدث في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ واستغلت الوضع الأمني فسارعت الى تجميع أنشطة الشركات التابعة لها الى أدنى المستويات ما أدى الى هبوط قيمة السهم في حدود القيمة الاسمية واقل من ذلك مما سبب خسائر فادحة لحملة الأسهم من صغار المستثمرين.

(ويستثنى من ذلك شركات المصارف الأهلية نظراً لكونها خاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي إضافة الى طبيعة نشاطها تدفعها ذاتيا الى سرعة التكيف مع الأوضاع المستجدة).

لو خضعنا هذه الشركات الى دراسة اقتصادية موجزة يظهر لنا ما يلي:

١- ان معظم هذه الشركات المساهمة الخاصة لم تحقق ربحاً خلال الفترة من ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ وربحا قبل هذا التاريخ وحتى التي أظهرت حساباتها فائضاً في الموازنة بنسبة لا تتجاوز الـ ١٠٪ فهي لا تمثل ربحاً وفق المعايير الاقتصادية لانها غير ممثلة من نشاط الشركة، بل فوائد على ودائع في المصارف.

٢- لو افترضنا ان مثل هذه الشركات متواجدة مثيلاتها في دول الخليج العربي او جنوب شرق آسيا ولا نفترض وجودها في أوروبا، فان آليات اقتصاد السوق تعمل على انقضائها خلال السنوات الأولى من تأسيسها وتحولت الاستثمارات من مجالها الخاص الى الحقول النشطة. الحقيقة ان الهدف من هذا الموضوع لا يستهدف الأشخاص وانما الغرض من ذلك هو إظهار رؤيا واضحة الى جسامة الأموال بجودة هذه الشركات وهي معطلة وشبه معطلة ولا تشارك في عمليات الاستثمار والنمو الاقتصادي في الوقت الذي يبحث المسؤولون في دول العالم شرقاً وغرباً ويقدمون التسهيلات والضمانات لجذب الاستثمارات الأجنبية الى العراق.

وللأسباب المذكورة أعلاه فان المرحلة الراهنة والمستقبلية تستلزم إعداد قانون شركات حديث يشجع على تشكيل شركات وطنية تسهم في عملية الاستثمار والنمو الاقتصادي وان يتضمن القانون الجديد المبادئ والقواعد التالية:

١- ان تمتلك الشركات القائمة والشركات التي تؤسس حديثاً وفق القانون الجديد تكنولوجيا حديثة في مجال نشاطها او براءة اختراع مسجلة ويصادق عليها من جهة علمية ذات اختصاص يقدم مع طلب تأسيس الشركة وذلك لاستثمار التكنولوجيا او براءة الاختراع علماً لا وجود لشركة في العالم ليس لديها تكنولوجيا في مجال نشاطها.

٢- السماح بتأسيس شركات مساهمة خاصة مشتركة عراقية وأجنبية وتطرح أسهمها للجمهور لغرض الاكتتاب.

٣- ان تكون الأحكام الواردة في قانون الشركات الجديد منسجمة مع قانون الاستثمار الحالي.

٤- وضع آليات ديمقراطية لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعدم جواز انتخاب العضو لأكثر من دورتين متتاليتين وخلال ٨ سنوات مع جواز اعتماد الوكالة الرسمية لتمثيل الغير في الانتخاب وعدم جواز الإنابة لانها موضع شك وتزوير.

٥- عدم خضوع المشروع الفردي الى أحكام قانون الشركات وإلحاقه بالجهات ذات العلاقة لانه مبدأ غير منطقي وغير عملي.

٦- إعفاء المعامل الصناعية المتوقفة عن العمل من زيادة رأسمالها ويتم دعمها وحمايتها من المنافسة الأجنبية لحين تمكينها من إعادة نشاطها.

٧- إعفاء المعامل الصغيرة من أحكام قانون الشركات الجديد والحالي حيث سبق وتم إخضاعها بشكل قسري في العهد السابق ما أدى الى قيام أصحابها بغلق مصانعهم من ذلك الوقت.

٨- ان يتم نص في عقد تأسيس الشركات العامة والخاصة والأجنبية على تطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي للعاملين فيها وتوفير ظروف العمل الآمنة والصحية وكذلك التزام الشركات الاستثمارية التي يتم التعاقد معها مثل شركات النفط الأجنبية بضرورة شمول هذه العقود بنص تتضمن تطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي والصحي للعاملين فيها.

الاقتصادي | العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009

المحاربون المخضرمون يستثمرون في العراق

إعداد / المدى الاقتصادي

حارب آدم ساج (Adam Such) في العراق منذ عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٦ عندما سقطت مروحيته فوق مدينة الفلوجة وبعد مرور ثلاث عمليات عسكرية أصبح العقيد السابق الان نائب الرئيس التنفيذي لـ (C3) للاستثمار والتي مقرها في لوس أنجلس وهي شركة للأسهم الخاصة التي تخطط لبناء متنزه في بغداد.

وقال ادم ساج: "لقد أقمت علاقات مع العراقيين في حالات كثيرة على ساحة المعركة هذه العلاقات التي لها الدور الكبير في جعلي موضع مصداقية" وأضاف: "ان هذا أمر في غاية الأهمية".

وكان اللواء جاي غارنر المتقاعد في الواقع الحاكم الأمريكي في العراق بعد الحرب مباشرة، الذي يعمل الآن مستشارا في فاست اكسبلوريشن (Vast Exploration) وهي شركة كندية تعمل في مصالح النفط في كردستان.

ويعد ساج واحدا من مجموعة متزايدة العدد من ضباط الجيش السابقين و الدبلوماسيين الذين شاركو في الحرب على العراق تحت إدارة جورج دبليو بوش الذين يعودون للقيام بالاعمال التجارية.

وهنالك ثلاثة ضباط أمريكيين متقاعدين اثنان منهم ضابطاً تنمية سابقان في العراق واللذان يعملان في مارشال فند(Marshal Fund) و هي مؤسسة اخرى لمجموعة من الأسهم الخاصة التي استثمرت بالفعل في مصنع لمعجون الطماطم في المنطقة الشمالية من كردستان.

وقد اجتذب ازدهار الاعمال التجارية بعض الشخصيات المرموقة و المعروفة أيضاً مثل زلماي خليل زاد و هو من دعاة الغزو في عام ٢٠٠٣ الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة في بغداد في الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٧ حيث قام بتأسيس شركة خليل و شركاؤه والتي تقدم المشورة لشركات القطاع الخاص على الفرص التجارية في العراق وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط ورفضت الشركة الطلبات من صحيفة فاينانشيال تايمز لإجراء المقابلات معهم لكن المتحدث باسم الشركة أكد ان الشركة أقامت مكاتب لها في بغداد ومدينة اربيل شمال العراق وان خليل زاد قام برحلات عدة الى البلاد هذا العام.

جاي غارنر وهو لواء متقاعد الذي كما قلنا الحاكم الامريكي على العراق بعد الحرب مباشرة و الذي هو في مجلس الإدارة في شركة فاست اكسبلوريشن (Vast Exploration) وهي شركة كندية قامت بشراء سبعة وثلاثين بالمئة من قرة داغ النفطية في كردستان قبل عامين ويعمل الآن مستشاراً في تلك الشركة.

"ان جاي شخص معروف في كردستان والعراق وكان شخصا مفيدا للشركة وانها لمنطقة خطرة ونحن بحاجة الى رجل عسكري لديه اتصالات داخلية" هذا ما قاله متحدث باسم الشركة، وهذا هو نهج المسؤولين الحكوميين الذي يتمثل بالانتقال الى النشاطات التجارية والاستثمارية بعد ترك المنصب.

وعلى أية حال فان التجربة الأمريكية في العراق تسودها الشكوك للعديد من العراقيين العاديين والعرب المقتنعين بان الهدف من هذا هو السيطرة على موارد البلد النفطية.

وقال محلل شؤون الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات الدولية ان هؤلاء الذين دخلوا الى العراق قاموا بتركيز طاقاتهم في منطقة كردستان "يمكن لهذا التركيز على الشمال ان يعزز من النظرة المزدوجة وهذه هي الفكرة السائدة لدى المناطق الأخرى في العراق غير منطقة كردستان، ولذا فان الهدف من هذه الحرب هو (النفط)، وبالرغم من جهود الولايات المتحدة المتكررة في تطوير الاستثمار في الجزء الجنوبي، الا ان أحداث العنف الأخيرة والحالة السياسية غير المستقرة قد أبعدت المستثمرين، وان هؤلاء الذين خاطروا بالتوغل في المناطق المضطربة من البلد اغلبهم من دول الجوار بما فيها إيران والدول العربية.

وكان الاستثناء الوحيد هو في منطقة الحكم الذاتي الكردستاني و التي تمتعت باستقرار نسبي منذ حرب ٢٠٠٣ وتقدمت نحو الأمام من خلال بنائها استثماراتها الخاصة وتشريع قوانينها النفطية مجتذبة بذلك العشرات من الشركات الأجنبية الصغيرة لتطوير مواردها.

ويقول مسؤولون أمريكيون سابقون ان تصورات الاعتداء الأمريكي على العراق يسير على غير هدى وان اعمال رجال الاعمال والمشاريع في العراق وبعد كل شيء هي أمر يساعد البلاد التي هي بأمس الحاجة الى الخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية.

وقال احد المسؤولين السابقين الذي طلب عدم الكشف عن هويته: "ان العلاقة الأمنية بين العراق و الولايات المتحدة قد وصلت الى نهايتها و ان العلاقة التي يجري إنشاؤها هي علاقة اقتصادية و ان العديد من العراقيين يقدرون قدرة المسؤولين السابقين في استخلاص الحاجة التي تنشدها الاستثمارات الأجنبية".

وأضاف: "انه ستكون هنالك مناطق كثيرة ساخطة لهذا الأمر التي هي حتى الآن مناطق معادية والتي لم تكن الهدف الرئيس لمشاركة القطاع الأمريكي الخاص".

ويملك العراق ثالث اكبر احتياطي نفطي لكن الدكتاتورية و العقوبات الدولية و الحروب دمرت اقتصاده و بناه التحتية وفقا لتقرير صدر عن الأمم المتحدة والعديد من وكالات الإغاثة بينما وصلت نسبة البطالة في أوساط الشباب الى ٢٨ بالمئة.

وفي محاولة جديدة لتشجيع الاستثمار في العراق مع انخفاض العنف الطائفي قامت الولايات المتحدة بتنظيم مؤتمر جمع ٩٠٠ من رجال الاعمال الأمريكيين والعراقيين في فندق كابيتول هيل بما في ذلك المدراء التنفيذيين للاتصالات ومتعهدي وزارة الدفاع و ممثلين عن شركات النفط و ذلك سعيا لربط رجال الاعمال في المصالح بالقطاع نفسه وتضمن أيضا مسؤولين رفيعي المستوى من كلا الجانبين حيث القى جميعهم خطابات متفائلة بشان العراق بالرغم من الانفجار الذي حصل قبل أيام في بغداد و الذي أودى بحياة أكثر من ١٦٠ شخصاً.

"يمكن للعمل ان يلعب دورا فعالا في دعم الاقتصاد العراقي" هذا ما قالته هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الأمريكية، وأضافت: "نحن بحاجة الى تطوير صناعات جديدة للبنية التحتية وإطلاق مشاريع جديدة"

وأصر العقيد ساج الذي ينوي تطوير مركز للسرطان فضلا عن مركز تجاري أصر على انه ليس في العراق من اجل تحقيق الأرباح.

وقال: "لقد أدركت مبكرا ان مفتاح الاستقرار في العراق هو التركيز على التنمية واني اشعر برغبة في إصلاح ما جرى خلال السنوات الست الأخيرة".

وليس لدى روبرت كيلي وهو مستشار سابق في الشؤون التشريعية لكبار الدبلوماسيين الأمريكيين في العراق والذي أصبح فيما بعد رئيساً للجنة الفرعية للأمن القومي في مجلس النواب الأمريكي ليس لديه أي ارتياب في استثمار الأموال في العراق حيث انه الرئيس التنفيذي لمجموعة القمة التي تبني فندقا في بغداد بقيمة مئة مليون دولار.

وقال في هامش مؤتمر واشنطن: "انظروا حولكم في هذه القاعة لوحدها ستجدون ٩٠٠ شخص ممن يرغبون الاستثمار في العراق و الذين سيضطرون البقاء في مكان ما".

الدولار العملة التي أصبحت أكثر رواجاً في العالم

■ إعداد / المدى الاقتصادي

لاشك أن الدولار الأمريكي يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة جعلت منه العملة الأكثر تداولاً ورواجاً فى جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن السياسة الخارجية الأمريكية.

قبل إصدار الدولار كان الشعب الأمريكى يتعامل بالعملة الفرنسية والإنكليزية والإسبانية، ما كان يسبب إرباكاً فى التعاملات التجارية والاقتصادية داخل الولايات، إلى أن جاء عام ١٧٨٥ حيث تم فرض الدولار عملة موحدة لاتحاد الولايات الأمريكية.

وفى عام ١٧٩٢ تأسس النظام النقدي فى أمريكا حيث بدأ سك عملة معدنية بولاية فيلادلفيا عام ١٧٩٣ وكان دافيد رايتنهوس أول مدير لدار سك العملة.

وقد استخدمت العملة الأمريكية كبنكنوت بعد إصدار الدستور الأمريكي عام ١٧٨٩ وكان يتم إصدارها بواسطة مصرفى الولايات المتحدة أغلق أولهما عام ١٨١١ - والثاني عام ١٨٣٦، وبدأت المصارف الأهلية تتولى إصدار ورق النقد بموجب تراخيص من الولايات.

وفي عام ١٨٦٤ أعطى للمصارف القومية التفويض بإصدار النقد وكان الإقبال والتعامل به بسيطاً حتى عام ١٩٣٥ نظراً لقيمته الضئيلة، وبعد هذا التاريخ بدأت وزارة الخزانة الأمريكية في إصدار العملة الرئيسة للولايات وتولت المصارف الاحتياطية الفيدرالية وعددها اثنا عشر مصرفاً في اثنتي عشرة ولاية أمريكية إصدار العملة الاحتياطية بفئات مختلفة إضافة إلى عملة الخزانة التي كانت تصدرها.

وتختص الولايات المتحدة الأمريكية في إصدارها لعملتها الورقية بأسلوب خاص من دون أغلب الدول، فإضافة إلى جعلها مقاساً موحداً ولوناً متماثلاً لكل فئات عملتها، فإنها تُحمل الورقة المالية إلى جانب ميدالية المنتصف عدداً من الأرقام والحروف الرمزية والأختام والتوقيعات، تتطلب معها المعرفة الدقيقة للصفات الأساسية المميزة لهذه العملة.

أنواع العملة

توجد ثلاثة أنواع متداولة من العملة الورقية الأمريكية أولها العملة الاحتياطية الفيدرالية وتمثل (٩٩٪) من مجموع العملات المتداولة، وتتميز العملة الخاصة بهذا النوع بوجود خاتمين بوجه الورقة المالية لكل فئة أحدهما بالجهة اليمنى ويعرف بخاتم الخزانة وهو أخضر اللون، والختم الآخر يقع على يسار ميدالية المنتصف ويمثل مصرف الإصدار وهو باللون الأسود عادة.

النوع الثاني من العملة الأمريكية تصدره الخزانة وقت الحاجة اليه، ويتميز بوجود خاتم الخزانة فقط على يمين صورة ميدالية المنتصف ويطبع بمداد أحمر اللون.

أما النوع الثالث فتصدره الخزانة أيضاً ويتميز خاتم الخزانة فيه باللون الأزرق، وقد أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إصداره وإن كان ساريا تناوله حتى الآن، كما يتم طباعة الرقم المسلسل بمداد طباعة مماثل فى لونه وصفاته لمداد خاتم الخزانة.

فئات العملة الأمريكية

يتم إصدار العملة الورقية الأمريكية بالفئات التالية: ١$، ٢$، ٥$، ١٠$، ٢٠$، ٥٠$، ١٠٠$، ٥٠٠$، ١٠٠٠$، ٥٠٠٠$، ١٠٠٠٠$، وقد قامت الخزانة بسحب الفئات الآتية: ٥٠٠$، ١٠٠٠$، ٥٠٠٠$، ١٠٠٠٠$، من التداول وأصبحت الفئة ١٠٠$ هي أعلى فئة تتم طباعتها.

لون الورقة المالية وحجمها

يتميز الدولار الأمريكي بكل أنواعه وفئاته بلون واحد متماثل لوجه الورقة وهو اللون الأسود المائل للرمادى بدرجاته المختلفة ولون واحد متماثل لظهر الورقة هو اللون الأخضر الزيتونى بدرجاته المختلفة، كما أن فئاته جميعها تتميز بحجم واحد هو ١٥٦ملم طولاً و٦٦ملم عرضاً للإطار المطبوع.

ميدالية المنتصف

وتتم طباعتها بطباعة غائرة تكسبها بروزاً غير ممتزج بالأرضية الدقيقة إضافة إلى ظلال متدرجة لمكوناتها وهي في الأنواع الثلاثة من الدولار تكون لأحد الساسة المشهورين والبارزين فى التاريخ الأمريكي.

- ١$ جورج واشنطن (الرئيس الأول وموحد أمريكا)
- ٢$ توماس جيفوسون (الرئيس الثالث وواضع وثيقة الاستقلال)
- ٥$ ابراهام لنكولن (الرئيس السادس عشر . حارب الجنوب وألغى الرق)
- ١٠$ ألكسند هاملتون (من أبطال حرب الاستقلال)
- ٢٠$ اندريه جاكسون (الرئيس السابع)
- ٥٠$ يلي جرانت (الرئيس الثامن عشر)
- ١٠٠$ بنيامين فرانكلين (سياسي وعالم مشهور)

ختم الخزانة

يقع ختم الخزانة بالنصف الأيمن من الورقة المالية على يمين صورة المنتصف وكان يتم طباعته بالرسم اللاتيني حتى عام ١٩٦٣ ثم بالرسم الإنكليزي ابتداءً من ١٩٦٣ بالورقة المالية فئة الدولار، ثم بكل الفئات الأخرى بعد ذلك، وتتم طباعة هذا الختم بالألوان الأخضر أو الأحمر أو الأزرق، ويحيط بهذا الختم أنصاف دوائر ذات مسافات متساوية ومدببة حادة، ويحمل محيطه الداخلي ميزاناً ومفتاحاً له أسنان على شكل - L- وبينهما ضلعان مستطيلان على شكل - ^ - وتتوسطهما تكوينات على شكل نجوم والعبارة التالية مع التاريخ.

بنك الإصدار

يقع ختم "بنك" الإصدار بالعملة الاحتياطية الفيدرالية فقط بالجهة اليسرى من الورقة المالية على يسار ميدالية المنتصف باللون الأسود، ويحمل في وسطه الحرف الدال على المصرف ويكون أحد الحروف الأبجدية الاثنتي عشرة الأولى من الحروف اللاتينية واسم الولاية والمصرف بالمحيطين الداخليين، كما يرمز للمصرف برقم يطبع بالأركان الأربعة من وجه الورقة المالية وهو الرقم الدال على ترتيب الحرف بالنسبة للحروف الأبجدية.

وقد كان ختم "بنك" الإصدار قبل عام ١٩٥٠ أكبر حجماً مما هو عليه الآن وغير مسنن كما هو اليوم.

الرقم المسلسل

يقع الرقم المسلسل بموضعين أحدهما بالجهة العليا اليمنى من وجه الورقة المالية، والآخر بالجهة اليسرى من أسفل، ويتكون من ثماني مفردات وعلى يسارها الحرف الدال على المصرف من الحروف الاثنتي عشرة، وحرف على يمينها، ويكون أحد الحروف اللاتينية بأجمعها عدا حرف -O- الشبيه بالصفر، ويتم تغيير هذا الحرف الأخير كلما تمت طباعة مئة مليون ورقة من الفئة المطلوبة بالمصرف الواحد، ويستبدل هذا الحرف بنجمة للرقم المسلسل للورقة مئة مليون، ثم يتم استبدالها بالحرف التالي.

رقم لوحة الطباعة

يوجد رقم لوحة الطباعة بأسفل الجهة اليمنى، ورقم لوحة طباعة آخر بأعلى الجهة اليسرى من وجه الورقة، ورقم لوحة طباعة واحد فقط بالجهة اليسرى من ظهر الورقة.

حرف المراجعة

يطبع بمداد أسود اللون حرف للمراجعة على يسار رقم لوحة الطباعة.

عام الإصدار

تطبع سنة المجموعة بالجزء الأيمن من وجه الورقة المالية على يمين قاعدة صورة المنتصف.

التوقيع

يطبع بالجزء السفلي من الجهة اليمنى لوجه الورقة المالية توقيع وزير الخزانة وتوقيع أمين عام الخزانة على يسار ميدالية المنتصف وتتم طباعة التوقيعات بمداد طباعة أسود اللون ويختلف هذان التوقيعان باختلاف سنة المجموعة.

ظهر الورقة المالية

يحمل ظهر الورقة المالية بأنواعها الثلاثة، تصميمات هندسية تتوسطها صورة لأحد المعالم التاريخية أو المشهورة فى أمريكا، ويطبع اسم هذا المكان أسفل الصورة وتوجد علاقة ثابتة بين الفئة وميدالية المنتصف فى وجه الورقة وبين الصورة فى ظهر الورقة.

ويحمل ظهر الورقة المالية بالنصف العلوي منها عبارة الشعار IN God we Trust وقد ظهرت للمرة الأولى عام ١٩٥٧ بالعملة المسماة Silver certificates، ثم عمم بها عام ١٩٦٣ بكل العملات، ومنذ أن تم سك الدولار لم يتم إلغاء أي إصدار من إصدارات الدولار الأمريكى حتى الآن.

كانت هذه لمحة تفصيلية عن نشأة وتطور ومواصفات العملة الأمريكية - الدولار - وسنتناول في العدد المقبل إن شاء الله، تزوير وتزييف هذه العملة وما طرأ عليها من تطور وتغيير في وسائل الأمن التي دخلت عليها في الإصدارات الأخيرة.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ البرجوازية الوطنية

هي الشريحة الوسطى من الطبقة البرجوازية وهي تلعب دوراً تقدمياً في دول العالم الثالث وخاصة الدول حديثة الاستقلال فهي تتحالف مع الطبقة العاملة وتقف وراء سياسة الاستقلال الاقتصادي ونقض التبعية الاجنبية وعادة ما تقبل بعض اشكال السياسة الاشتراكية بقدر يحفظ لها ادنى من الملكية من دون الغاء الملكية تماماً وهي لذلك تخوض معارك ضد الاستعمار والسيطرة السياسية والاقتصادية.

□ احتكار مالي

اصطلاح في علم المالية العامة ويقصد به ان تنفرد الدولة بملكية او استغلال فرع معين من فروع الانتاج بقصد استخدام احتكارها هذا في الحصول على موارد تفوق ما يمكن ان تحصل عليه من ايرادات لو ترك للمنافسة بينها وبين الافراد فالغاية من الاحتكار المالي هي الحصول على مبالغ كبيرة للموازنة العامة.

□ مرونة تبادلية للطلب

قياس التأثير للتمييز في سعر احدى السلع على الطلب على سلعة اخرى وبشكل اكثر دقة، فان المرونة المتبادلة للطلب تساوي نسبة التغيير في طلب على السلعة عندما يتغير سعر السلعة بمقدار ١٪ بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

□ بنك مراسل

نظام للعلاقات الرسمية وغير الرسمية بين بنوك صغرى وبنوك كبرى ثم وضعه لتسهيل تبادل خدمات معينة مثل تحصيل الشيكات.

□ سعر كوبون

المبلغ الذي يدره الكوبون سنوياً ويتم التعبير عنه في شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية للكوبون.

□ احتكار بائعين

صورة مقابلة للاحتكار: سوق يكون فيها بائع واحد.

□ شركة رهن مصرفي

شركات للخدمات المالية تحصل على القروض المرهونة لإعادة بيعها لمقرضين على مدى طويل (مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات).

□ صافي وضع سيولة

الفرق بين الموارد السائلة المتاحة لدى البنك والطلب الذي يواجهه البنك على تلك الموارد السائلة.

□ ودائع لأجل

موارد مالية ومحتفظ بها في البنك ويكون لها تاريخ استحقاق أدنى يتم تضمينها في M٢ وليس M١ لأنها لا تقبل كوسيلة للدفع.

□ شروط تبادل تجاري

الشروط الحقيقية التي تقوم الدولة بموجبها ببيع منتجاتها للتصدير وشراء المنتجات المستوردة وتساوي نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات الى الرقم القياسي لأسعار الواردات.

العدد (1663)السنة السابعة -الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009 | الاقتصادي

سـوق الأسـهم المـاليـة

الجزء الثامن

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

كان نمو الاقتصاد يتناقص في ذروة ازدياد الشائعات بخصوص مضاربة البورصة و مناورات السوق التجارية حيث جرى خلال هذا التاريخ تضاءل التوسع الاقتصادي في شهر آيار من سنة ١٩٠٧، وبالرغم من عدم معرفة الأفراد بهذا الأمر الا انهم قد شهدوا تأثيراته بعد زيادة سحب الودائع المصرفية بحثا عن السلامة النقدية وبعد تراجع واردات الذهب وبعد تزايد الكلفة وإعادة الأعمار عقب زلزال سان فرانسيسكو عام ١٩٠٦ والذي استنزف أموال الاستثمار في سوق الأسهم المالية فضلا عن حقيقة تراجع تلك الأسهم، فخلال الصيف دخلت الأسهم المالية دوامة من الشائعات وتزايدت الأخبار الاقتصادية السيئة.

وبحلول منتصف الصيف كانت تتعثر كل من صناعة الصلب في الولايات المتحدة وأرباح شركة السكك الحديدية، فوصلت حالة عدم اليقين ذروتها في شهر تشرين الأول، وتعهد هاري مان في الاجتماع السنوي لمالكي الأسهم بان يقوم بفضح مواطنه ستوفينست فش الذي كان يعمل كمضارب للأسهم، في الوقت الذي فشلت فيه محاولة هانيز في احتكار أسهم شركة النحاس المتحدة، وسبّب الاحتفال بفشل محاولة المضاربة هذه الى ارتفاع أسهم شركة النحاس المتحدة الى اثنين وستين دولاراً في شهر أكتوبر/ تشرين الأول لتنقص أسعار الأسهم بعد مرور يومين الى خمسة عشر دولارا، وعرّض فشل هينز المؤسسات المالية الأخرى للفشل وخصوصا مصرف ميركانتايل الوطني.

وأدت الأخبار الرهيبة الى سحب المواطنين أموالهم و بنسبة مرعبة، و بالرغم من مساعدة دار (نيويورك كليرنغ هاوس) وهي رابطة من المصارف التي تم تأسيسها لدعم الأعضاء في أوقات الضائقة المالية التي تعهدت بدعم مصرف ميركانتايل الا ان الثقة بقطاع البنوك قد اهتزت.

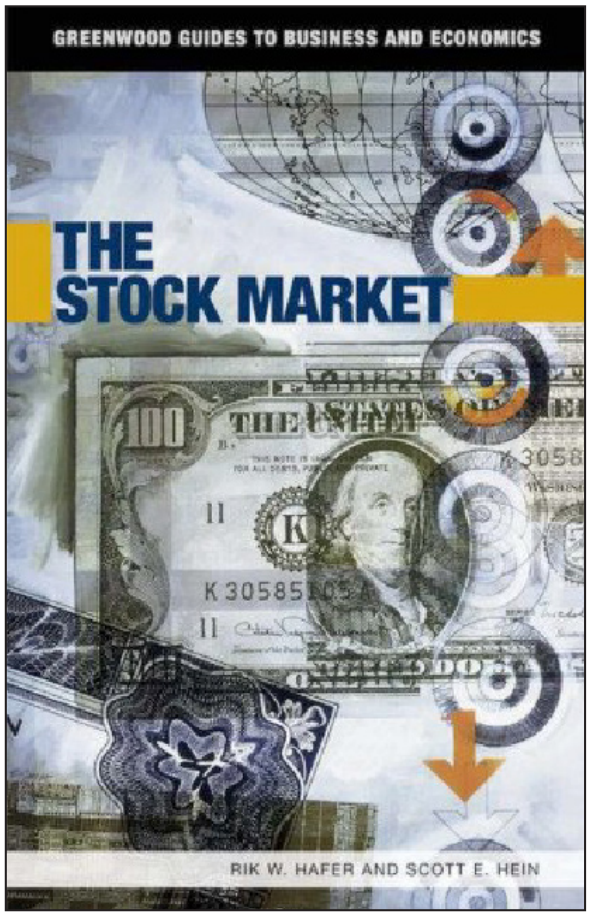

وخلال الأسابيع المقبلة واجهت المصارف الاخرى سحبا هائلا للودائع و تم اغلاق بعضها في نهاية المطاف و ان أكثر شركات التعهد ملاحظةً كانت شركة كنكربروكر احد اكبر شركات التعهد في نيويورك و كان فيها ١٨,٠٠٠ مودع و اكثر من ٦٢ مليون دولار في الإيداع.

وكان تشارليس بارني الشخص الذي يدير كنكر بروكر و هو شريك تشارلز مورس اللذان تآمرا مع هينز في مخططه لاحتكار أسهم سوق النحاس المتحدة و لم يرفع هذا الارتباط من الثقة بالسوق في هذه الشركة بعد أيام عدة من الخسارة الفادحة في الودائع و لذا أغلقت كنكربروكر ابوابها للاستثمار في ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول.

واستجابت سوق الاسهم المالية متوقعةً عمليات بيع ضخمة، وعلى الرغم من خسارة مؤشر داو جونز ثلث قيمة أسهمه منذ بداية العام الذي أعقب انهيار شركة كنكر بروكر للتعهدات وغيرها من كبريات شركات التعهد وعلى الرغم من ذلك الآن السوق قد تراجعت الى مستوى أدنى من ذلك.

وتراجع مؤشر داو جونز من الستين الى الثلاثة و الخمسين نقطة وذلك في الفترة المحصورة بين ٢١ أكتوبر/تشرين الأول الى ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني أي بنسبة ١٢ بالمئة في شهر واحد.

وبحلول منتصف تشرين الثاني /نوفمبر تراجعت السوق بنسبة ٤٤ بالمئة في السنة الواحدة و كما هو موضح في الشكل ٢,١ وعلى الرغم من حول السوق في نهاية العام الا انه خسر ٣٧ بالمئة من قيمته في عام ١٩٠٧.

وفي ظل فراغ لأي استجابة حكومية قام بوربينت مورغان شخصيا بتنظيم عمليات انقاذ لعديد من مصارف و مؤسسات نيويورك المالية حيث قررت جمعية مورغان بان تترك شركة كنكربروكر للفشل لكن عمليات الإنقاذ قامت بتمويل شركات تعهد كبيرة مضطربة مثل ترست كومباني اوف امريكا (TRUST COMPANY OF AMERICA) وقد تم إعلان هذا الإنقاذ تزامنا مع بيان وزير المالية (الخزانة) الأمريكي جورج كورتليو الذي نص على ان وزارة الخارجية ستقوم بإيداع خمسة وعشرين مليون دولار في مصارف نيويورك و ذلك لسد حاجة أي فترة طوارئ أخرى.

وكانت عملية ضخ الأموال التي قام بها مورغان و رفاقه لسوق الأسهم المالية ان تساعد شركات السمسرة المضطربة و بالرغم من وجود العديد من الأيام المجهدة في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول الا ان حملة الإنقاذ التي قادها مورغان لم تساعد في تغيير حال السوق فحسب، بل سرعان ما ساعدت في إعادة افتتاح العديد من المصارف للاستثمار وبدأت أسواق الأسهم في اكتساب الأرضية الملائمة.

ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بحلول نهاية العام و بنسبة ١١ بالمئة واستمر مؤشر داو جونز بالصعود و الارتقاء و لفترة استمرت عامين، وفي نهاية عام ١٩٠٩ عاد مؤشر داو جونز الى مستويات لم يسبق لها مثيل في الأعوام السابقة.

انتهى ذعر ١٩٠٧ الاقتصادي بسرعة نسبية، ولربما كانت المحصلة النهائية ذات طابع مختلف لو لا تدخل جي بي مورغان و لم يغب هذا الامر عن بال المسؤولين الحكوميين خصوصا اولئك الذين يؤمنون بان تطور اقتصاد البلاد و الازمات المالية هي مدعاة لاعادة بناء نظام المصارف.

أثارت أزمة ١٩٠٧ سلسلة من الجهود التشريعية لإنشاء البنك المركزي، فقام مجلس النواب الأمريكي (الكونغرس) بإعطاء الأوامر بتنفيذ دراسة ضخمة للنظام المالي بأكمله، الأمر الذي أدى الى جلسات استماع لا تعد و لا تحصى علاوة على إقامة دراسات متعددة الأجزاء.

وفي نهاية المطاف وود رو ويلسون بإصدار وتوقيع القانون الفيدير الي الاحتياطي (Federal Reserve Act) وذلك في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩١٣، واثر الذعر الاقتصادي في عام ١٩٠٧ في زيادة التدقيق الحكومي في سوق الأسهم المالية خصوصا لهؤلاء الذين يحاولون القيام بمناورات تجارية والتلاعب التجاري، وقامت لجنة هيوز كوميتي بالتحقيق في نشاطات المصارف وشركات التامين وعمليات التبادل التجاري ودعت هذه اللجنة التبادلات الى تقديم بيانات دورية عن الوضع المالي للشركات المدرجة بما في ذلك الميزانيات العمومية وبيانات الدخل، ووضعت التبادلات بعض التغييرات لكنها من الواضح لم تكن كافية للحد من عمليات المضاربة التجارية التي زادت من أسعار الأسهم، وكانت ردة الفعل واحدة على أحداث ١٩٠٧ وهي تأسيس وكالة (نيويورك كرب ايجنسي New York Curb Agency) وهي عبارة عن مجموعة من سماسرة الشارع حيث قام هؤلاء السماسرة بإدراج الأقسام في سنة ١٩١١ وقاموا بفتح مكتب مركزي حيثما تتم إدارة عمليات الاستثمار وبعد مضي أربعين عاما تم تغيير اسم هذه الوكالة (Curb Agency: وهي لكبح عمليات المناورة و التلاعب في السوق) وتغييرها الى بورصة أمريكا للتبادلات (American Stock Exchange).

فترة العشرينيات المزدهرة و الانهيار الحاصل في ١٩٢٩

كان عقد العشرينيات عقدا مزدهرا في الولايات المتحدة وفي حقول عدة، حيث ازدهر الاقتصاد بعد الركود الحاد الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، وبحلول منتصف العشرينيات من عام الألف وتسعمئة ١٩٢٠ ارتفعت نسبة العمالة لتصل الى عشرين بالمئة لتبلغ أكثر من ثلاثين مليون موظف في ١٩٢٦.

وأشارت الأرقام المتعلقة بالاستثمار الى النمو الملحوظ و ذلك بزيادة بلغت نحو ١٢ بالمئة في الفترة المحصورة بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٦.

وتُلخص النشاطات هذه ككل عند النظر الى الدخل الوطني الحقيقي للولايات المتحدة الذي قفز الى نسبة تقارب ٣٧ بالمئة او من خلال النظر الى متوسط المعدل السنوي الذي بلغ نسبةً ناهزت السبعة بالمئة.

وجاءت الأخبار الاقتصادية الجديدة جنبا الى جنب مع أخبار ازدهار الأسواق المالية، الا ان بعض النجاحات الجلية تستند الى أسس مشكوك بها وعلى أية حال فأن أبرزها هي طفرة فلوريدا العقارية.

ففي منتصف عشرينيات الألف وتسعمئة شَرَعَ سكان الشمال بعملية إيجاد مناطق جنوبية ذات مناخ شتائي اكثر دفئاً و تراجعت أيضاً نسبة التقاعد بينما قام مالكو عقارات فلوريدا العديمو الضمائر بتصريفها لهم، حيث انهم لم يخططوا على أساس التلاعب برغبة الشراء التي يمتلكها الأثرياء حديثو العهد الذين يرغبون بإنفاق إرباحهم من الأوراق المالية التي حققوها في الأسهم المالية فحسب بل كانوا يتلاعبون بحقيقة رغبة الكثيرين المتمثلة باستعدادهم على شراء الملكيات من دون تفحصها والنظر اليها.

وتراوحت قيم الملكية من ٨,٠٠٠ دولار و صولا الى ٧٥,٠٠٠ دولار (وذلك بحسب قيمة الدولار في عشرينيات الالف و تسعمئة ١٩٢٠) حيث تعتمد قيمتها فيما اذا كانت تلك الملكية في الداخل او قريبة من المحيط و كانت بعض الملكيات في مستنقع من كلا الاتجاهين و طبعا ذلك كان من سوء حظ المشتري.

وكما هو الحال في اعصار عام ٢٠٠٥ الذي اثبت مرة أخرى ان الكوارث المتعلقة بالطقس لها الاثر في تقليص الازدهار الاقتصادي.

ففي عام ١٩٢٦ زحف اعصار نحو فلوريدا و بذلك انتهت طفرة الازدهار التي حظيت بها العقارات في فلوريدا، وبذلك أدرك المستثمرون ان استثماراتهم غدت من دون قيمة، الا ان الحقيقة الغريبة هي انه على الرغم من انهيار سوق العقارات في فلوريدا، الا ان ذلك لم يثبط عزيمة المستثمرين الآخرين في الحصول على الثروة.

ويلاحظ جون كينيث غالبيرث في كتابه الكلاسيكي (الانهيار الكبير:١٩٢٠)، "ان ثقة الأمريكيين في الحصول على الثروة بسرعة و من دون جهد تتنامى كل يوم" بينما تزداد المشاكل في الصناعة المالية بصورة عامة التي معظمها مرت على شكل أحداث منعزلة الأمر الذي لا ينبغي ان يفسر على انه حالة عامة.

اذا كان ذلك الأمر يفترض عدم حصول أية أحداث يمكن ملاحظتها مطلقا فان هذا امر صحيح، فلو نظرت الى الشكل ٢,٢ سترى ان هنالك انحداراً في عام ١٩٢٦ بعد الزيادة الثابتة التي بدأت في مطلع ١٩٢٤.

إلا ان هذا الحدث المقاطع الصغير في ارتفاع الأسواق كان قصيراً ومختصراً وعلى أية حال ان كنت قد استثمرت الأسهم في فترة ١٩٢٤ والثلاث سنوات التي لحقتها و حتى في فترة ١٩٢٦ التي شهدت انحدارا فان أموالك ستزداد بنسبة خمسين بالمئة.

حسابات شركات النفط للعودة إلى العراق

■ ترجمة: عادل العامل

وفقاً لبعض منظِّري المؤامرة، فإن الحرب في العراق على الدوام هي بشأن كسب السيطرة على احتياطي النفط الأكبر الثالث في العالم لشركات الطاقة الغربية، و سواء كان ذلك صحيحاً أم غير صحيح، فإن الأمور لا يحالفها التوفيق هكذا، فقد أدارت معظم شركات النفط الكبيرة في الافتتاح الأول للإنتاج العراقي ظهورها للمستثمرين الأجانب منذ أن أمَّم النظام السابق الصناعة قبل ٣٧ عاماً.

ووزارة النفط التي تريد أن ترفع إنتاج الخام من ٢,٤ مليون برميل يومياً (ب/ي) في السنة الماضية إلى ٦ ملايين (ب/ي) عند عام ٢٠١٧، كانت تأمل في جولة ترخيص كثير التأجيل لثمانية من أكبر حقول النفط والغاز العراقية ستعيد شركات عالمية - مع رأسمالها وخبرتها- إلى العراق، غير إن المزاد العلني المتلفز تسبب في إحراج لحسين الشهرستاني، وزير النفط العراقي، ولم يُمنح إلا عقد واحد، لمضاربة مشتركة بين برتش بتروليوم وCNPC الصينية، اللتين تغلبتا على طلب من أكسكسون موبيل وبيتروناس الماليزية، ويغطي العقد حقل نفط الرميلة، وهو ثاني أكبر حقل في العراق، ويتوجب على برتش بتروليوم وشريكتها الآن زيادة إنتاجها من ١ مليون (ب/ي) إلى ٢,٨٥ مليون (ب/ي) ضمن مدة ست سنوات.

ويدعي الشهرستاني نصراً أخلاقياً من المزاد، قائلاً: إنه قد بعث بـ "رسالة مفادها أن هناك أناساً في العراق يحمون ثروة العراق"، وهذه المقاربة يمكن أن تُكسبه دعماً في البرلمان، حيث اتهمه القوميون بالتحضير لبيع فضّيات العائلة، لكن وفقاً لبيل أيرين . برايس، وهو محلل نفطي في مؤسسة استشارية، فإن بعض الشركات يمكن أن تكون قد بقيت بعيداً عن المزاد اعتقاداً منها بأنه سيكون للعراق قريباً وزير نفط جديد أكثر تعاطفاً مع مصالحها، وستكون مكافآتها ٢ دولارين في البرميل، أي نصف ما كانت برتش بتروليوم تسعى إليه أصلاً.

إن التردد في قبول شروط العراق يشير أيضاً إلى الثقة بالنفس المتجددة لدى شركات النفط الكبيرة برغم الصدامات الخادشة مع الحكومات الغنية الموارد في الماضي القريب، ومن بين الشركات العملاقة المستعدة لاختبار قرار بغداد (كونوكوفيليبس)، التي أُشيع أنها تريد ٢٦ دولاراً في البرميل لتطوير حقل باي حسن Bai Hassan ذي الـ ٢,٣ بليون برميل.

وهناك شيء سيتوجب تقديمه، فالشركات الأجنبية ما يزال لديها تعطش هائل لنفط مثل نفط العراق، الذي يُعد رخيصاً جداً بالنسبة للإنتاج والتكرير، والعراق، بعجز ميزانيته المتوسع، بحاجة ماسة لتحويل ثرواته التي تحت الأرض الى فوقها.

وهناك جولة محتملة من مفاوضات جديدة بين الشركات والوزارة، لكن تبقى العقبات، فالعراق ما يزال حتى الآن من دون قانون للنفط، مما يُضعف الاعتقاد بأن العقود ستكون مشرفة، وقد تزامن انفجار إرهابي مدمر في كركوك مع كل من المزاد والبدء بسحب القوات الأميركية من مدن العراق. و يمكن أن يتوجب على إقرار قانون للنفط أن ينتظر حتى الانتخابات البرلمانية في السنة القادمة، كما يبقى الاستقرار الأمني احتمالاً بعيداً.

عن / Economist

وكالة الطاقة الدولية تخطأ في تقدير فترة نفاد النفط

■ ترجمة: شيماء جويد فرحان

حثت احدى المؤسسات الأكاديمية الكبرى الحكومات الأوروبية على إعادة النظر في إمدادات النفط العالمية بسبب نظرا "لتسييس" الأرقام التي قدمتها وكالة الطاقة الدولية.

وقد قامت جامعة ابسالا في السويد حاليا بنشر تقييم ينتقد وبشدة التقرير السنوي لمراقبة الطاقة العالمية والصادر عن وكالة الطاقة الدولية IEA الذي يوضح إن بعض الفرضيات في التقرير أخطأت إلى حد كبير في تقدير مقياس شحة النفط المستقبلية.

هذا ويزعم جيل اَليكليت وهو أستاذ علم الفيزياء في جامعة اَبسالا والمؤلف المساعد لتقرير جديد بعنوان "ذروة العهد النفطي"، انه من المحتمل أن يصل إنتاج النفط إلى ٧٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٣٠ بعكس التقدير "الخيالي" الذي استخدمته الوكالة في تقرير رقابة الطاقة العالمية لعام ٢٠٠٩ والذي نشرته مؤخرا، ويبلغ تقديرها للإنتاج ١٠٥ ملايين برميل، وقد قام الأكاديمي اَليكليت الذي يدير وحدة الطاقة العالمية في الجامعة بوصف التقرير الصادر عن الـ IEA كونه "وثيقة سياسية" وضعت لصالح الدول الاستهلاكية ذات الاهتمام الكبير بالأسعار المنخفضة.

وأوضح ذلك التقرير الذي وضعه اَليكليت وغيره ومن بينهم سايمون سنودين من جامعة ليفربول : " نجد ان تقرير رقابة الإنتاج الذي وضعته الـ IEA مثيرا للمتاعب بناءً على التجربة التي خضناها تاريخيا وأنماط الإنتاج التي شهدناها. وتتوقع الـ IEA أن يتم استخراج النفط بسرعة هائلة غير مسبوقة من دون تقديم أي تبرير لهذا الافتراض".

وثمة جانب معين مثير للقلق يتعلق بنسب الإنتاج المرتفعة في المستقبل باستخراج النفط من مصادر "غير مألوفة" مثل رمال القطران كما وذكر تقرير جامعة ابسالا الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالأرقام التي وردت في تقرير مراقبة الإنتاج لعام ٢٠٠٨ تلك الأرقام المكررة إلى حد كبير في التقرير الصادر مؤخرا "لذا يتوجب علينا أن نعتبر وضع الإنتاج الذي وصفته وكالة الطاقة الدولية كونه مريبا حتى يتم تفسيره بشكل أكثر وضوحا" هذا ما أضافه التقرير السويدي الذي سيتم نشره في صحيفة سياسة الطاقة.

وجاءت استكشافات تقرير جامعة ابسالا بعد مرور أيام على ما نشرته صحيفة الغارديان بخصوص تعبير أصحاب الشأن في وكالة الطاقة الدولية عن تخوفهم الكبير حيال الطريقة التي تم بها جمع وتفسير الإحصائيات المتعلقة بالطاقة من قبل المنظمة التي مقرها باريس.

كما وتساءل ذوو الاطلاع إذا ما كان تأثير الولايات المتحدة والتخوف من حالة "الرعب" التي تسود سوق الأسهم هو ما يشجع وكالة الطاقة الدولية على الاستهانة باحتمالية شحة النفط المستقبلية.

وقال اَلكيليت الذي تم تمويل تقريره الأخير من قبل وكالة الطاقة السويدية العائدة للدولة: انه سبق له وان شهد مخاوف داخلية مشابهة حيال الـ IEA، وأضاف: "لقد قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD بمنحي مهمة كتابة التقرير وهو يدور بشأن الذروة النفطية والستراتيجيات الناشئة للدول المصدرة والمستوردة للنفط، وقد كان هذا احد التقارير التي تمت مناقشتها في اجتماع عقد في قاعة مؤتمرات وكالة الطاقة الدولية في باريس.

وعن حلول تلك الفرصة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ أجريت حوارات خاصة مع مسؤولي الوكالة الذين قدموا لي اعترافاتهم ومنحتهم وعدا أن لا اذكر أسماءهم وتلك الاعترافات نشرت الآن في صحيفة الغارديان. وسبق لي أن سمعت الاعترافات ذاتها من مسؤول آخر من النرويج وقد تحدث عن الضغط الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة في الوقت الذي كان يعمل خلاله في الوكالة".

وقد نفت الوكالة تلك التصريحات التي تبين التحليلات التي قدمتها كانت بتأثير سياسي ووصفتها بأنها "لا أساس لها من الصحة"، كما وذكرت انه تمت مراجعة الوثيقة السنوية من قبل ٢٠٠ خبير مستقلين ومختلفين.

ولطالما كانت وكالة الطاقة الدولية تحاول إيجاد طرق لجعل تقديراتها أكثر صلابة إذ قالت المتحدثة الرسمية: "يسعدنا أن نرى مبادرات لتحسين نوعية البيانات المتعلقة بنسب احتياطي النفط وشحته، ونعتقد أن تقرير رقابة الطاقة العالمية لعام ٢٠٠٨ قد فتح بوابة مهمة نحو الحصول على المزيد من بيانات ميدانية وشفافية وسنرحب كثيرا بتلك الجهود للمساعدة على تعزيز الشفافية في القطاع النفطي".

وفي الوقت ذاته قام ستيف سوريل بتأليف تقرير بخصوص إمدادات النفط صدر مؤخرا عن مركز بحوث الطاقة في المملكة المتحدة، وحذر هذا التقرير من رضا الحكومة البريطانية عن هذه المسألة، وقال سوريل: إن تقرير جامعة ابسالا كان "إسهاما نافعا" في الجدل بشأن "الذروة النفطية"، أي الآونة التي نصل خلالها إلى المستويات القصوى من الإنتاج الخام وعندها سيحصل انحسار نهائي.

ويضيف سوريل: "اتخذت الوكالة بعض الخطوات الناجعة خلال الأعوام الأخيرة لتوفير معلومات أكثر بشأن كيفية توصلها إلى استنتاجات معينة ويعد ذلك أمراً مرحباً به، إلا إن سيناريوهات [العرض والطلب على النفط] الخاصة بها قد تغيرت أيضا وبشكل جذري ويستلزم ذلك توضيحا أكثر، وما زلنا بحاجة إلى الحصول على البيانات التي تدعم تلك الفرضيات".

هذا واستدرك اَليكليت قائلا: "إنني عالم ولست رجل اقتصاد أو سياسة وأنا أؤمن بالحقائق وإذا ما اثبت احدهم أنني على خطأ فسأغير رأيي وبكل سرور".

عن / صحيفة الغارديان

الاقتصادي | العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009

تناقص أعداد النخيل إلى 9 ملايين بسبب أزمة المياه والتصحر

■ متابعة المدى الاقتصادي

يعد نقص المياه والتصحر في العراق سببين رئيسيين لنقص المحاصيل الزراعية ولاسيما تناقص أعداد النخيل الذي وصلت أعداده الى ١٥ مليون نخلة في العام ١٩٨٠، و تراجع حاليا الى تسعة ملايين نخلة.

وحذر مسؤولون من أن نقص المياه وارتفاع مستويات الملوحة والتصحر قد أثر بشكل سلبي على واقع الزراعة في العراق.

وعزا اختصاصيون في مجال الزراعة أن انخفاض أعداد النخيل بهذه النسبة أمر مخيف؛ لكنه نتج بشكل تراكمي عن استعمال بساتين النخيل للعمليات العسكرية قبل عام ٢٠٠٣، فيما تعمل وزارة الزراعة وفق ثلاث خطط لزيادة أعداد النخيل، الأولى تدعى بإخلاف الأمهات، والثانية هي الزراعة النسيجية، والخطة الثالثة صندوق إقراض بساتين النخيل.

وأن الوزارة استوردت زروعات نسيجية، وحصلت على مختبر للزروعات النسيجية هدية من دولة الإمارات، وذكرت الوزارة بواسطته ستتطور ثروة النخيل، وستصل أعداد النخيل بعد ١٠ او ١٥ سنة الى ٣٠ مليون نخلة بحسب تقديرات الوزارة وحسب أصوات العراق.

وفي هذا السياق قال مسؤول زراعي حكومي رفيع المستوى : إننا نعاني من أزمة مياه حقيقية وحادة.

وأضاف: نحن لا نتوقع أن تلبي محاصيل موسم الشتاء الطلب المحلي... ومن المحتمل أن تتأثر المحاصيل الصيفية كذلك.

وأوضح المسؤول الحكومي أن مستويات هطول الأمطار في الشتاء الماضي لم تتعد نصف المعدل المعتاد، مشيراً إلى أن الوضع ازداد سوءاً بسبب انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى دجلة والفرات من تركيا وإيران.

مشيرا إلى أن عقوداً من الحرب والعقوبات الدولية ونقص الاستثمار واستمرار العمليات العسكرية وتقطيع الأشجار لجمع الحطب قد أصابت القطاع الزراعي في العراق بالشلل وتسببت في رفع نسب الملوحة والتصحر إلى مستويات مخيفة جداً.

ووفقاً لوزارة الزراعة، تؤثر الملوحة على ٤٠ بالمئة من الأراضي الزراعية، خصوصاً في وسط وجنوب العراق، في حين تصحر ما بين ٤٠ و٥٠ بالمئة مما كان يشكل أراضي زراعية في السبعينيات.

وتعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ظاهرة التصحر على أنها تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وينتج التصحر أساساً عن الأنشطة البشرية والتغيرات المناخية.

ويحدث التصحر بسبب الاستغلال المفرط والاستخدام غير المناسب للأنظمة الإيكولوجية للأراضي الجافة التي تغطي أكثر من ثلث مساحة اليابسة في العالم.

ويمكن للفقر وعدم الاستقرار السياسي وعمليات إزالة الغابات والرعي المفرط وسوء أساليب الري أن يضر بالقدرة الإنتاجية للأراضي.

من جهته، أفاد مدير عام هيئة التصحر في العراق فاضل علي الفراجي، في عرض توضيحي منشور على موقع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الالكتروني أن ٩٢,٥ بالمئة من الأراضي معرض للتصحر، وعلق الفراجي على ذلك بقوله: إن قلقنا كبير وغير مسبوق.

وأوضح الفراجي: أن ملوحة الأراضي الزراعية قد تفاقمت في السنوات الأخيرة بسبب استخدام المياه المالحة في ري الأراضي وسوء تصريف المياه ما جعلها أقل إنتاجية.

والتملح هو عملية تؤدي إلى زيادة مفرطة في الأملاح القابلة للذوبان في التربة، وتشمل الأملاح المتراكمة الصوديوم والبوتاسيوم والمغنيسيوم والكالسيوم والكلور والكبريت والكربونات والبيكربونات.

ويشمل التملح الابتدائي تراكم الأملاح عن طريق العمليات الطبيعية الناتجة عن وجود نسب مرتفعة من الملح في المياه الجوفية. أما التملح الثانوي فينجم عن التدخل البشري المتمثل في أساليب الري غير الملائمة مثل استخدام المياه الغنية بالأملاح وعدم تصريف المياه بشكل ملائم، وفقاً لما ذكرته وحدة إدارة الأراضي والأخطار الطبيعية التابعة للمفوضية الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن سهول منطقة وسط وجنوب العراق المعروفة بخصوبتها خلال السبعينيات قد تحولت إلى أراض مالحة.

وتفيد التقديرات أن نحو ٢٥،٠٠٠ هكتار من الأراضي تتأثر سنوياً بالملوحة وتصبح مالحة بشكل لا يساعد على نمو المحصول.

وفي سياق التحركات الحكومية لمواجهة التدهور في الزراعة أعلن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في وقت سابق أن مجلس الوزراء وافق بجلسته الـ٢٢ على قيام وزارة التجارة بدعم المحاصيل الزراعية، ومشروع قانون بيع وإيجار أموال الدولة وطلب من البرلمان الموافقة على إصدار حوالات خزينة لتمويل مشاريع البنى التحتية، بحسب بيان لمكتبه.

وجاء في البيان الحكومي، أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على قيام وزارة التجارة بدعم المحاصيل الزراعية وبالأسعار التالية للطن الواحد: حنطة محلية درجة أولى ٨٥٠ ألف دينار وحنطة محلية درجة ثانية ٧٥٠ ألف دينار وحنطة علفية ٤٠٠ ألف دينار والشعير ٧٢٥ ألف دينار وشلب عنبر ٩٠٠ ألف دينار وشلب ياسمين ٨٣٠ ألف دينار وشلب العباسية وإباء ٧٩٥ ألف دينار مع إلغاء قرارات التسعيرة السابقة وتوجيه وزارتي التجارة والمالية من قبل الأمانة العامة بسرعة تسديد المبالغ للفلاحين.

وأورد البيان أن المجلس وافق على مشروع قانون بيع وإيجار أموال الدولة وإحالته إلى مجلس النواب للمصادقة عليه، وطلب من مجلس النواب الموافقة على إصدار حوالات خزينة لتمويل مشاريع البنى التحتية.

وجاء في البيان أيضا أن المجلس وافق على مشروع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية بتكلفة أولية مقدارها ٧٠ ترليون دينار، بحسب أصوات العراق.

وأضاف الدباغ في بيانه: أن المجلس خول السفير العراقي في ألمانيا صلاحية التوقيع على الاتفاقية الدولية المؤسسة لمنظمة الوكالة الدولية للطاقات المتجددة Irena قبل تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٦ مع قيام وزارة الخارجية بشكل عاجل جداً إعداد وثيقة التخويل اللازمة للتوقيع على الإتفاقية آنفاً وفق السياقات المعتمدة ورفعها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء من أجل إستحصال توقيع رئيس مجلس الوزراء وإعادتها الى الوزارة آنفاً ليتسنى إجراء ما يقتضي بصددها.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المحررون : كريم محمد حسين، احمد العابدي
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

إشكالية البطاقة التموينية

■ عباس الغالبي

مازالت البطاقة التموينية تمثل هاجساً يلازم من هم دون مستوى خط الفقر الذين يعولون كثيرا على مفرداتها في ظل تلكؤ وزارة التجارة في توفير وتوزيع البطاقة التموينية بالشكل الذي أصبح ظاهرة ليس لها حل .

وعلى الرغم من الإجراءات التي أعلنت عنها وزارة التجارة في عهد وزيرها الجديد إلا انها لم تزل تسير سير السلحفاة في مسارها التوزيعي الذي لا يرقى الى مستوى التصريحات التي يطلقها المسؤولون في الوزارة، وهي مؤشر للإخفاق في التنفيذ حيث تفصح الوقائع العملية الملموسة ان مفردات البطاقة التموينية لا تصل الى المستهلك كاملة ومتباينة بين منطقة وأخرى أو مدينة وأخرى وبشكل يدعو الى اليأس من استلامها دفعة واحدة، بل ان مسلسل المواعيد والتأخير هو السمة البارزة التي تطغى على المشهد التوزيعي الذي أضحى إشكالية في موضوعة البطاقة التموينية.

الوزير المكلف صفاء الدين الصافي صرح لـ (المدى الاقتصادي) ان النية تتجه الى اختصار البطاقة التموينية الى الشرائح الفقيرة او دون مستوى الفقر وتحجبها عن الميسورين والموظفين من ذوي الدرجات العالية، وهو إجراء يراه الكثير من المراقبين والخبراء والمتابعين انه غير عملي ولن يجدي فائدة او نفعاً للمستوى المعيشي للمواطنين، وكانت الأجدى ان تعمل الوزارة او الحكومة على زيادة التخصيصات المالية للبطاقة التموينية، وان تلجأ الى الاستيراد المباشر من قبل الوزارة من دون وسطاء تعد مجرد حلقات زائدة، وان تعمل على وضع خطة لزيادة مفردات البطاقة التموينية بمفردات أخرى والاستيراد وفق ميكانيكية سلسة تعمل على توفير المواد الغذائية وتوفير خزين ستراتيجي يستخدم وقت الطوارئ والأزمات، إلا ان واقع الحال يتحدث عن تلكؤ واضح للعيان بحيث أصبح المستهلك لا يثق بأية وعود أخرى تطلقها الوزارة خلال المتبقي من عمرها الدستوري.

> **واقع الحال يفصح ان الأدوات التنفيذية في الوزارة ولاسيما التي تتعلق بالبطاقة التموينية ومراحل تنفيذها وتوزيعها بحاجة الى تغيير شامل وجذري بسبب الفشل الكبير الذي رافق مشهد البطاقة طوال الست سنين الماضية وعلى مسار ثلاث وزارات لم تضع الحلول الناجعة لها، الى أن أصبحت الآن أزمة وإشكالية تتعارض وطموحات المستهلكين التواقين الى مفردات أفضل من الحالية الرديئة الأنواع والمناشئ.**

واقع الحال يفصح ان الأدوات التنفيذية في الوزارة ولاسيما التي تتعلق بالبطاقة التموينية ومراحل تنفيذها وتوزيعها بحاجة الى تغيير شامل وجذري بسبب الفشل الكبير الذي رافق مشهد البطاقة طوال الست سنين الماضية وعلى مسار ثلاث وزارات لم تضع الحلول الناجعة لها، الى أن أصبحت الآن أزمة وإشكالية تتعارض وطموحات المستهلكين التواقين الى مفردات أفضل من الحالية الرديئة الأنواع والمناشئ.

ولان البطاقة التموينية ملاذ ذوي الدخل المحدود ، فأن الحاجة ملحة لتشكيل لجنة وزارية عليا تكون فيها الوزارة طرفا لإعداد ستراتيجية واضحة المعالم تتعامل مع المعطيات بواقعية وتضم بين دفتيها مجموعة من الخبراء والاقتصاديين يرسمون هذه الستراتيجية وفق معايير عالمية ومتسقة مع الواقع المحلي والحاجة الفعلية لذوي الدخل المحدود من مفردات البطاقة التموينية ، حيث كان الأجدر بالوزارات المتعاقبة ان تضع هذه الخطة، لكن فشلها في الأداء تقترح ان تتولى هذه اللجنة الوزارية العليا إدارة ستراتيجية البطاقة التموينية على ان ترتبط برئيس الوزراء لتسهيل مهمتها وتحقيق الغاية الأساسية التي تتشكل من اجلها، ذلك انها تعد ضرورة في الوقت الحاضر، ولم تكن الفرصة مواتية الان لحجبها أو إلغائها كما يطالب البعض وهي دعوة تجافي الواقع الحالي.

abbas.abbas80@yahoo.com